

نمو
مستلهم
من قيمنا

**فهرس بالموضوعات المدرجة بجدول إجتماعي الجمعية العامة غير العادية
والجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي البنك المقرر إنعقادها يوم الثلاثاء
الموافق 17 مارس 2026م**

الرقم	الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال	رقم الصفحة
1	إعلان الدعوة لإجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي البنك.	2
الرقم	جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية	رقم الصفحة
2	مرفق (1) دراسة مقترح زيادة رأس المال المرخص به للبنك من مبلغ -/800,000,000 ع.م (ثمانمائة مليون ريال عُماني) إلى مبلغ -/1,200,000,000 ع.م (مليار ومائتي مليون ريال عُماني) والموافقة عليه ، وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك، وذلك رهناً بموافقة الجهات الرقابية.	4
الرقم	جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية	رقم الصفحة
3	مرفق (2) تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	5
4	مرفق (3) تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	9
5	مرفق (4) تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	33
6	مرفق (5) تقرير هيئة الرقابة الشرعية لميثاق ، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	45
7	مرفق (6) الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تفاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البدل للسنة المالية الحالية.	54
8	مرفق (7) دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/300,000 ع.م (ثلاثمائة ألف ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والموافقة عليه.	56
9	مرفق (8) دراسة التعاملات التي سيجريها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م والموافقة عليها.	57
10	مرفق (9) الموافقة على معايير قياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م.	59
11	مرفق (10) تعيين جهة مستقلة لقياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م وتحديد أتعابهم.	60

دعوة من بنك مسقط (ش.م.ع.ع) لإجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية

يسر مجلس إدارة بنك مسقط «ش.م.ع.ع» دعوة المساهمين الكرام لحضور إجتماعي الجمعية العامة غير العادية والجمعية العامة العادية السنوية للبنك والمقرر عقدهما في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م عبر المنصة الإلكترونية لإنعقاد الجمعيات العامة والتي يمكن الدخول إليها عبر موقع شركة مسقط للمقاصة والإيداع (www.mcd.om). وإذا لم يكتمل النصاب القانوني لإنعقاد إجتماع هذه الجمعية، سيتم عقد الاجتماع الثاني في تمام الساعة الثالثة من مساء يوم الأربعاء الموافق 18 مارس 2026م عبر نفس المنصة الإلكترونية المذكورة أعلاه ، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

أولاً : الجمعية العامة غير العادية:

(1) دراسة مقترح زيادة رأس المال المرخص به للبنك من مبلغ -/800,000,000 ر.ع.ع (ثمانمائة مليون ريال عُماني) إلى مبلغ -/1,200,000,000 ر.ع.ع (مليار ومائتي مليون ريال عُماني) والموافقة عليه ، وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك، وذلك رهنًا بموافقة الجهات الرقابية (المرفق رقم «1»).

ثانياً: الجمعية العامة العادية السنوية:

- (1) دراسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والموافقة عليه (المرفق رقم «2»).
- (2) دراسة تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والموافقة عليه (المرفق رقم «3»).
- (3) دراسة تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والموافقة عليه (المرفق رقم «4»).
- (4) إحاطة الجمعية العامة بتقرير هيئة الرقابة الشرعية لميثاق ، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م (المرفق رقم «5»).
- (5) دراسة مقترح توزيع أرباح نقدية على المساهمين بتاريخ الجمعية وذلك بمقدار 18 بيسة للسهم الواحد والموافقة عليه عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م .
- (6) الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البديل للسنة المالية الحالية (المرفق رقم «6»).
- (7) دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/300,000 ر.ع.ع (ثلاثمائة ألف ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م والموافقة عليه (المرفق رقم «7»).
- (8) دراسة التعاملات التي سيجريها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م والموافقة عليها (المرفق رقم «8»).
- (9) الموافقة على معايير قياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م (المرفق رقم «9»).
- (10) تعيين جهة مستقلة لقياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م وتحديد أتعابهم (المرفق رقم «10»).

(11) تعيين مراقب حسابات لبنك مسقط والمراقب الشرعي الخارجي «لميثاق»، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية، للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م وتحديد أتعابهم ، وذلك رهناً بموافقات الجهات الرقابية المعنية على تعيينهم.

وفقاً لضوابط إنعقاد الجمعيات العامة بإستخدام وسائل التقنية الحديثة الصادرة من هيئة الخدمات المالية ، نود أن نلفت عنايتكم إلى الآتي:

1- يحق للشخص الإعتباري دون غيره تفويض شخص طبيعي لحضور الإجتماع المعلن عنه والتصويت على القرارات المتخذة نيابة عنه من خلال وسائل التقنية على أن يكون لهذا الشخص الطبيعي رقم مستثمر بشركة مسقط للمقاصة والإيداع.

2- يبدأ التصويت على أي من البنود المطروحة على جدول الأعمال قبل تاريخ إنعقاد الجمعية بمدة لا تزيد على ثلاثة أيام وحتى إنتهاء عملية التصويت في يوم الاجتماع، وفي حالة تغيير رصيد المساهم بالزيادة أو النقصان فسيتم إلغاء عملية التصويت، ويتعين عليه إعادة التصويت مرة أخرى في يوم إجتماع الجمعية.

في حالة وجود أية إستفسارات يرجى الإتصال بالفاضلة/سامية سالم البوسعيدية على الهاتف رقم (24767197)، البريد الإلكتروني (SamiaS@bankmuscat.com).

المستشار القانوني

كي بي ام جي
مراقبي حسابات البنك
والمراقب الشرعي الخارجي "لميثاق"
نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (1) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المقرر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

دراسة مقترح تعديل المادة (5) من النظام الأساسي للبنك لزيادة رأس المال المرخص به من مبلغ 800,000,000/- عماني (ثمانمائة مليون ريال عماني) إلى مبلغ 1,200,000,000/- عماني (مليار ومائتي مليون ريال عماني)

رأس مال البنك:

رأس المال المرخص به للبنك هو مبلغ 1,200,000,000/- عماني (مليار ومائتي مليون ريال عماني)، مقسم على عدد (12,000,000,000) سهماً (أثني عشر مليار سهم). ويكون رأس المال المصدر هو مبلغ 750,639,706/- عماني (سبعمائة وخمسون مليوناً وستمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وستة ريالاً عمانياً) مقسم على عدد (7,506,397,062) سهماً (سبعة مليارات وخمسمائة وستة ملايين وثلاثمائة وسبعة وتسعون ألفاً وإثنان وستون سهماً).

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (2) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

تقرير رئيس مجلس الإدارة للعام 2025م

المساهمون الكرام،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نيابةً عن مجلس الإدارة، يسرّني أن أستعرض النتائج المالية التي حققها بنك مسقط عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. فقد شكّل هذا العام محطة مهمة في مسيرة البنك، جسّد خلالها قدرته على تحقيق أداء متوازن ومستدام، مدعومًا برؤية استراتيجية واضحة، بهدف ترسيخ مكانته كونه المؤسسة المصرفية الرائدة في سلطنة عُمان، ومساهم رئيسي في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، مع الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة وجودة الخدمات المقدمة لمختلف الزبائن.

الاقتصاد العماني

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الصادرة في شهر ديسمبر 2025م، إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من العام إلى 2.2%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية، والجهود الحكومية الرامية إلى ترسيخ الاستدامة وتعزيز متانة المركز المالي للدولة. وقد تجلّى ذلك أيضاً في ارتفاع التصنيف الائتماني لسلطنة عمان إلى الجدارة الاستثمارية من قبل الوكالات الدولية مثل وكالة فيتش ووكالة ستاندرد أند بورز ووكالة موديز، مما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجاذبية السلطنة كوجهة للاستثمار.

الاستعراض المالي

حقق البنك ربحاً صافياً قدره 255.54 مليون مقارنةً بالربح الصافي البالغ 225.58 مليون للفترة ذاتها من العام 2024م، بزيادة نسبتها 13.3%.

بلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية وإيرادات التمويل الإسلامي 413.01 مليون للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مقارنةً بمبلغ 397.70 مليون للفترة ذاتها من العام 2024م، أي بزيادة نسبتها 3.8%.

بلغت الإيرادات الأخرى 174.56 مليون للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م مقارنةً بمبلغ 145.00 مليون لذات الفترة من العام 2024م، أي بزيادة نسبتها 20.4% وتعود هذه الزيادة إلى نمو الأعمال وإرتفاع دخل الاستثمارات.

بلغت مصروفات التشغيل خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م 223.25 مليون مقارنةً بمبلغ 209.26 مليون لذات الفترة من العام 2024م، أي بزيادة نسبتها 6.7%.

خصّص البنك مبلغاً وقدره 60.97 مليون للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م لمجابهة صافي تعثر القروض والخسائر المحتملة الأخرى مقابل صافي مخصصات بلغت 64.41 مليون لذات الفترة من العام 2024م.

سجل صافي محفظة القروض والسلفيات والتي تشمل التمويل الإسلامي إرتفاعاً بنسبة 4.9% لتصل إلى 10,742 مليون مقارنةً بمبلغ 10,237 مليون في 31 ديسمبر 2024م .

إرتفعت إيداعات الزبائن والتي تشمل إيداعات زبائن الصيرفة الإسلامية بنسبة 6.7% لتصل إلى 10,430 مليون

مقارنة بمبلغ 9,777 مليون في 31 ديسمبر 2024 م .

بلغ العائد الأساسي للسهم 0.031 في عام 2025 مقابل 0.027 في عام 2024 م. وسجل العائد على حقوق المساهمين نسبة 13.57% في عام 2025 مقابل 12.71% في عام 2024 م. واستقر معدل كفاية رأس المال للبنك عند مستوى جيد بنسبة 19.66% بعد تخصيص توزيعات الأرباح المقترحة لعام 2025 مقابل الحد الأدنى المطلوب وفقاً للوائح بازل 3 الصادرة عن البنك المركزي العماني والبالغ 14.5%.

هذا وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 18.0%، وبالتالي سيحصل المساهمون على أرباح نقدية قدرها 0.018 لكل سهم وذلك بإجمالي 135.115 مليون على رأس مال البنك الحالي. تخضع توزيعات الأرباح النقدية المقترحة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

المبادرات الاستراتيجية والتطورات الرئيسية

واصل بنك مسقط تعزيز مكانته الريادية في القطاع المصرفي، مستنداً إلى حضوره القوي، وتسارع وتيرة التحول الرقمي، والتركيز المستمر على توفير تجربة مصرفية متميزة للزبائن في مختلف أنحاء السلطنة.

وشهد الربع الرابع من العام 2025م تحقيق إنجازات بارزة، إحداهما هو إطلاق أكاديمية جدارة للذكاء الاصطناعي، حيث تم تخريج الدفعة الأولى من موظفي برنامج مختبر الذكاء الاصطناعي، وتمثل الأكاديمية محطة استراتيجية مهمة في رحلة البنك نحو تعزيز مفهوم الابتكار والتزامه بتطوير الكفاءات الوطنية في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. أما الإنجاز الآخر فهو إطلاق مركز القيادة والتحكم التقني الأول من نوعه في سلطنة عُمان، ليكون مركزاً موحداً لإدارة العمليات التقنية، وضمان الجاهزية الرقمية، ومراقبة الأنظمة على مدار الساعة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والاستجابة الفورية لأي تحديات تشغيلية، بما يعزز موثوقية الخدمات والإرتقاء بتجربة الزبائن.

كما واصل البنك جهوده في تعزيز الطول الرقمية التي يقدمها، والتي آتت ثمارها عبر أداء أنشطة المدفوعات والبطاقات خلال الربع الأخير حيث ساهمت هذه الأنشطة في تحقيق نتائج استثنائية، إذ سجلت العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع، نموًا سنويًا بنسبة 31%. كذلك سجل البنك أعلى حجم شهري لعمليات الدفع عن بُعد بما يعكس الإقبال المتزايد على حلول الدفع الرقمية المبتكرة.

وحققت أعداد المستخدمين المسجلين في خدمات الإنترنت والهاتف النقال نموًا بنسبة 17%، مما يدل على ريادة البنك في التوسع الرقمي وجهوده الواضحة في تعزيز كفاءة الخدمات المقدمة للزبائن.

هذا وأطلق البنك خلال الربع خدمة التمويل الفوري إلكترونياً عبر تطبيق الهاتف النقال، في خطوة نوعية تعكس التزام البنك بالتميز الرقمي والابتكار المستدام. وتتيح الخدمة الجديدة للزبائن المؤهلين التقدم بطلب الحصول على تمويل شخصي واستلام المبلغ خلال دقائق معدودة، دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو استكمال أي إجراءات ورقية، إضافة إلى ذلك، دشّن البنك بطاقة الدفع الوطنية «مال»، في خطوة مهمة تدعم رؤية السلطنة نحو بناء منظومة مدفوعات رقمية آمنة وفعّالة تعمل ضمن بنية وطنية متكاملة.

أما على صعيد شبكة الفروع، فقد واصل البنك تطوير فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات، بما يضمن سهولة الوصول وقرب الخدمات من الزبائن، كما بلغ إجمالي أجهزة الخدمة الذاتية 916 جهازاً، تشمل أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي، والأجهزة متعددة الوظائف، وغيرها، مما يتيح للزبائن تنفيذ معاملاتهم بسهولة وعلى مدار الساعة.

وعلى مستوى الخدمات المصرفية للشركات، حققت القيمة الإجمالية للمعاملات المنفذة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات نموًا سنويًا قويًا بنسبة 26%، بما يعكس ثقة الزبائن واعتمادهم المتزايد على الخدمات الرقمية للبنك. كما واصل البنك توسيع منظومته الرقمية من خلال تطوير خدمات سويفت للشركات كما استمر في تنفيذ عمليات التكامل الرقمي الاستراتيجي مع عدد من الشركات الكبرى، مما أسهم في تعزيز كفاءة تحصيل المدفوعات وتحسين تجربة الزبائن عبر حلول التفويض الإلكتروني المدعومة بتقنيات واجهات البرمجة.

وفي هذا الإطار، وقع البنك عدداً من الاتفاقيات مع جهات خاصة وحكومية مرموقة لتفعيل خدمة التفويض الإلكتروني المتاحة على واجهة برمجة تطبيقات الدفع عبر الإنترنت لبنك مسقط بهدف تمكين زبائن هذه المؤسسات من تنفيذ معاملات الخصم المباشر بسلاسة وأمان، ما ينسجم مع توجهات البنك المركزي العماني الهادفة إلى

تقليل الاعتماد على أدوات الدفع الورقية وتعزيز البدائل الرقمية ودعم الشمول المالي وتحقيق أهداف التحول الوطني ضمن رؤية عُمان 2040.

وشهد العام 2025م أداءً جيداً للبنك في أنشطة الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول، توجّ بنجاحه في إدارة الإصدار العاشر من الصكوك السيادية المحلية لوزارة المالية، والذي استقطب طلبات اكتتاب تجاوزت 200 م.ع. مليون، مما يعكس ثقة المستثمرين. كما قام البنك بدور مدير الإصدار المشترك لصكوك خضراء بقيمة 288.7 م.ع. مليون (بما يُعادل 750 مليون دولار أمريكي) لإحدى المؤسسات في قطاع المرافق العامة، مؤكداً ريادته في مجال التمويل المستدام.

وخلال العام، حصل البنك على أعمال مهمة من مؤسسات عديدة، شملت طرقاً عامّاً أولياً وإدراج شركة مختصة بالصناعات الكيماوية ببورصة مسقط، إضافة إلى إدارة عملية تخارج لحصة استراتيجية في شركة عاملة بقطاع التعدين.

كما ارتفعت إجمالي الأصول تحت الإدارة بنسبة 8% لتصل إلى 1.5 م.ع. مليار (ما يُعادل 3.9 مليار دولار أمريكي) بنهاية الربع الرابع من عام 2025م، فيما تجاوز حجم أصول صندوق سوق النقد لبنك مسقط 230 م.ع. مليون بنهاية ديسمبر 2025م.

وفي الوقت ذاته، واصل ميثاق للصيرفة الإسلامية تعزيز مكانته الرائدة في القطاع المصرفي الإسلامي في السلطنة، من خلال تنفيذ عدد من المبادرات النوعية ولإطلاق المنتجات والخدمات، وتقديم مزايا استثنائية على تمويل الرواتب، والتمويل السكني وغيره، بما يعكس التزام ميثاق بالنمو الشامل والتمكين الرقمي وتحقيق قيمة مستدامة للزبائن الكرام.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

واصل البنك خلال الربع الأخير من العام تحقيق أثر اجتماعي ملموس من خلال مبادرات مجتمعية واسعة النطاق شملت مجالات التعليم، والتمكين، وريادة الأعمال، والرعاية الاجتماعية، ففي ديسمبر 2025م تم تنظيم النسخة الثانية من كرنفال «همم» والذي شهد مشاركة فعّالة لأكثر من 500 شخص من ذوي الإعاقة والموظفين وأفراد أسرهم، ولتعزيز مفهوم الثقافة المالية، نظّم البنك تحدي ماليات في ولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة بالتعاون مع وزارة التربية، بمشاركة نحو 80 طالباً من الصفين التاسع والعاشر، كما نفذ ورشاً للتثقيف المالي لأكثر من 200 امرأة في خمس ولايات بالسلطنة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

وفي مجال تنمية ريادة الأعمال، واصل البنك تنفيذ مبادرة أكاديمية الوثبة بالتعاون مع صندوق تنمية مشاريع الشباب (شراكة)، ليصل إجمالي المستفيدين منذ انطلاقتها في 2013 إلى حوالي 270 رائد أعمال عُماني، كما واصل البنك خلال الربع الأخير تنفيذ برنامج «تضامن» الذي استهدف في عام 2025م دعم نحو 162 أسرة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، ليرتفع إجمالي الأسر المستفيدة منذ إطلاق البرنامج إلى أكثر من 3,600 أسرة.

الجوائز التقديرية

حافظ بنك مسقط على مكانته الريادية وعلامة التجارية الموثوقة خلال العام، وهو ما تجسّد في حصوله على 74 جائزة مرموقة على الصعيدين المحلي والدولي، منها تصنيفه ضمن قائمة أقوى 30 بنك من حيث القيمة السوقية في الشرق الأوسط لعام 2025م من قبل مؤسسة فوريس الشرق الأوسط، كما فاز البنك بجائزة أفضل بنك في عُمان للأعمال المصرفية المميزة من مؤسستي MEED وThe Banker، إلى جانب حصوله على جائزة أفضل بنك رقمي للزبائن في عُمان من Global Finance. وعلى صعيد أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للشركات، حصد البنك جائزة أفضل بنك استثماري من Euromoney، إضافة إلى جائزة مؤسسة العام في مجال تمويل المشاريع المحلية ومؤسسة العام في مجال الخدمات المقدمة للشركات والاستثمار من Asian Banking & Finance.

أما محلياً، فقد حظي البنك بتكريم من البنك المركزي العُماني كأول بنك في سلطنة عُمان ينجح في إطلاق خدمات الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني، بالإضافة إلى جائزة الريادة في إطلاق بطاقة الدفع الوطنية «مال». كذلك تم تتويج البنك بجائزة الأفضل في تقديم الخدمات المصرفية ابتكاراً في سلطنة عُمان لعام 2025م من Muscat Media Group، وجائزة أفضل بنك في مجال تقديم الخدمات المميزة على مستوى السلطنة، ضمن جوائز

Signature Luxury 100 Awards، إضافة إلى جائزة مؤسسة العام في تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية من مؤسسة المتحدة لخدمات الإعلام،.

وبالمثل، حصد ميثاق للصيرفة الإسلامية على جائزة أفضل بنك إسلامي رقمي في سلطنة عُمان من Global Finance، وجائزة أفضل بنك إسلامي من Euromoney Islamic Finance، إضافة إلى جائزة أفضل بنك إسلامي رقمي في عُمان 2025م من مؤسسة Finance Derivative.

شكر وتقدير

لقد شكّل عام 2025م محطة فارقة في مسيرة البنك، اتسمت بروح متجددة من النمو والابتكار والقدرة على التكيف مع المتغيرات، والتزام راسخ بالتميز وحرص دائم على الارتقاء إلى مستوى الثقة التي أولاهنا لنا مساهمونا الكرام. وقد واصلنا خلال هذا العام استشراف آفاق أوسع، واغتنام فرص نوعية، لتعزيز دورنا في تقديم حلول مصرفية متقدمة تلبي تطلعات الزبائن وتخدم المجتمع بكفاءة واستدامة. ويسعدني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية، على دعمهما المتواصل وجهودهما في ترسيخ بيئة تنظيمية متطورة ومستقرة للقطاع المصرفي والمالي، وهي شراكة محورية أسهمت في تمكيننا من تحقيق النمو وتعزيز الابتكار والاستجابة للاحتياجات المتنامية لزبائننا، كما نرفع أسمى آيات الامتنان والعرفان إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه - تقديرًا لقيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة التي تقود النهضة المتجددة، وتلهمنا دومًا للإسهام الفاعل في مسيرة الوطن، وبناء مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة للأجيال القادمة.

والله ولي التوفيق،،،

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (3) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية
والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م



كي بي ام جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان
رقم الهاتف: +٩٦٨ ٢٤ ٧٤٩٦٠٠، www.kpmg.com/om

خاص وسري

مرجعنا: ايه يو دي / بي جي / زد يو / ٢٦/٢٥٢٨٦

الإجراءات المتفق عليها المتعلقة بميثاق حوكمة الشركات لبنك مسقط ش.م.ع.ع.

إلى الأفاضل/ مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع.

الغرض من التقرير حول الإجراءات المتفق عليها والقيود المفروضة على الاستخدام والتوزيع

هذا التقرير مُعد فقط لمساعدة بنك مسقط ش.م.ع.ع لتقديم تقرير حول الإجراءات المتفق عليها بشأن الالتزام بميثاق حوكمة الشركات ("الميثاق") إلى هيئة الخدمات المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) والمساعدة في الامتثال للمتطلبات المنصوص عليها في تعميم هيئة الخدمات المالية رقم إي/ ١٠ / ٢٠١٦ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (يشار إليهما معاً بـ"ميثاق الحوكمة"). قد لا يكون هذا التقرير مناسباً لغرض آخر. ينحصر استخدام هذا التقرير على بنك مسقط ش.م.ع.ع والمستخدمين المحددين، ولا يجوز استخدامه من قبل أو توزيعه على أي أطراف أخرى.

مسؤوليات بنك مسقط ش.م.ع.ع

يُفيد مجلس الإدارة بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة لغرض الارتباط.

إن إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع مسؤولة عن الأمر الذي يتم بشأنه تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات الممارس

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (المعدل)، الارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها. يتضمن ارتباط الإجراءات المتفق عليها قيامنا بالإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع بنك مسقط ش.م.ع.ع، والإبلاغ عن تلك النتائج والتي تتمثل في النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. إننا لا نقدم أي تأكيدات فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

مسؤوليات الممارس (تابع)

إن هذا الارتباط الخاص بالإجراءات المتفق عليها ليس ارتباطاً تأكيدياً، وعليه فإننا لا نبدي رأياً أو نقدم تأكيداً بشأنه. في حال قمنا بتنفيذ إجراءات إضافية، فربما كان بالإمكان أن نتوصل لأمر أخرى تلتفت انتباهنا والتي كنا سنقوم باطلاعكم عليها.

الأخلاق المهنية ومراقبة الجودة

لقد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بما في ذلك متطلبات الاستقلال الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة من قبل مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من البنك تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات التي تتعلق بالامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضحة أدناه، والتي تم الاتفاق عليها مع بنك مسقط ش.م.ع.ع ضمن شروط الارتباط المؤرخ في ١٦ يوليو ٢٠٢٥، بشأن الامتثال للميثاق:

النتائج	الإجراءات	التسلسل
لم يلاحظ وجود أي استثناءات.	تحققنا من أن تقرير حوكمة الشركات (التقرير) الصادر عن مجلس الإدارة، يتضمن كحد أدنى، جميع البنود التي اقترحت هيئة الخدمات المالية أن يتم تضمينها في التقرير كما هو مفصل في الملحق رقم ٣ من الميثاق؛ وذلك من خلال مقارنة التقرير بذلك المحتوى المقترح في الملحق رقم ٣. بالنسبة للإجراء أعلاه، لم نقوم بالتحقق من اكتمال المعلومات المقدمة في التقرير.	١-
لم يلاحظ وجود أي استثناءات.	حصلنا على التفاصيل المتعلقة بمجالات عدم الامتثال للميثاق التي حدها مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.ع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. فيما يتعلق بالإجراء المذكور أعلاه، فقد استفسرنا من الإدارة وحصلنا على تأكيد مكتوب من الإدارة والقائمين على الحوكمة حول نقاط عدم الامتثال لمتطلبات الميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.	٢-

يتعلق هذا التقرير فقط بالبنود المحددة أعلاه، وهو لا يشمل القوائم المالية لبنك مسقط ش.م.ع.ع بشكل مجمل.



كي بي ام جي ش.م.ع.ع
التاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٦
مسقط، عُمان

المرفاتق:

تقرير حوكمة الشركات لبنك مسقط ش.م.ع.ع

تقرير تنظيم وإدارة البنك

يلتزم بنك مسقط التزاماً راسخاً بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات. ويؤمن بأن حوكمة الشركات لا يقتصر على الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية فقط، بل يشمل كذلك تبني أفضل الممارسات العالمية ووضع معايير مناسبة للقطاع المصرفي وذلك على المستوى النظري والعملي. وبكونه مؤسسة مؤثرة وفاعلة في الاقتصاد الوطني، يتعامل البنك بانتظام مع عدة أطراف من الزبائن والجهات التنظيمية، إلى الموظفين والمستثمرين والموردين والجهات الحكومية والمجتمع ككل. وفي إطار سعي البنك نحو تحقيق أفضل معايير حوكمة الشركات، يلتزم بمجموعة من المعايير الأخلاقية والقيم المؤسسية التي تعزز الشفافية والمسؤولية في جميع تعاملاته مع كافة الأطراف.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، شهدت ممارسات حوكمة الشركات في بنك مسقط تطوراً مستمراً، وذلك في سبيل الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية مع الإستجابة الحثيثة للتغيرات والإحتياجات المختلفة للأطراف المعنية بأعمال البنك. كما يسعى البنك بشكل متواصل للحفاظ على تميزه من خلال اعتماد استراتيجيات تعزز من رضا زبائنه ومساهميه على حد سواء. ويركز مجلس إدارة البنك على تعزيز حوكمة الشركات في البنك من خلال الالتزام بممارسات العمل السليمة والمهنية من الناحية التجارية، مع تحمل المسؤولية تجاه الأطراف المعنية. وتعمل الإدارة التنفيذية مع مجلس الإدارة لتوجيه مسار العمل من الإدارة العليا بالبنك، وذلك من خلال تنفيذ واعتماد ومراقبة سياسات الحوكمة التي يتم العمل بها على مستوى البنك ككل. وقد قام مجلس الإدارة بإنشاء وظائف رقابية مستقلة لضمان كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.

تنص سياسة البنك على تكافؤ الفرص لجميع الموظفين بناءً على الكفاءة، حيث يسعى البنك لضمان أن تكون بيئة العمل خالية من كافة أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الطائفة أو الدين أو الإعاقة أو الجنس أو العرق وغيرها. وباعتباره المؤسسة المالية الرائدة في السلطنة، يفخر بنك مسقط بتحقيقه نسبة تعمين بلغت 100% في كافة فروعها، مع إعطاء الأولوية للعمانيين لتولي المناصب القيادية بالبنك. ويبلغ إجمالي عدد موظفي البنك 4,462 موظف وموظفة، وذلك حتى 31 ديسمبر 2025م، حيث بلغت نسبة التعمين بالبنك 92.25%. وركز استراتيجية الموارد البشرية في البنك على الحفاظ على التنوع بين الجنسين، حيث تشكل النساء 46.38% من إجمالي الموظفين ويشغلن مناصب متنوعة، بما في ذلك مناصب في الإدارة العليا. الجدير بالذكر، أن بنك مسقط يؤمن إيماناً راسخاً بأن كفاءة الموظفين تمثل قوة أساسية وعنصراً حيوياً لنمو البنك ونجاحه، ولذلك يولي البنك إهتماماً بالغاً على تزويد موظفيه بالأدوات المناسبة وتوفير التعليم والتدريب الضروريين لأداء أعمالهم على أكمل وجه. كما ويلعب البنك دوراً بارزاً في تطوير الكوادر العمانية، ملتزماً بالاستثمار في تعزيز مهاراتهم وخبراتهم.

على مدار أكثر من أربعين عاماً، ارتبط بنك مسقط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية بالسلطنة، من خلال مساهمته الفعالة في مشاريع التنمية ودعمه المستمر لجهود الحكومة في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني.

وفي سياق إلتزام مجلس إدارة بنك مسقط بتطبيق أفضل معايير الحوكمة، يعقد المجلس اجتماعات دورية ومنتظمة لضمان تقديم قيادة فعالة وتوفير التوجيهات اللازمة لمراقبة أداء البنك. كما ويحرص البنك على اعتماد إجراءات إدارية واضحة وموثقة وشفافة عند وضع السياسات وعند تطبيقها ومراجعتها، وآلية اتخاذ القرار، والرقابة وإعداد التقارير اللازمة. ويعمل البنك على الإلتزام بأفضل الممارسات ليكون مثلاً يحتذى وذلك من خلال تقيده، روحاً ونصاً، بميثاق حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية والتشريعات الأخرى الخاصة بحوكمة المؤسسات المصرفية والمالية ذات الصلة الصادرة من قبل البنك المركزي العماني.

إن ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الخدمات المالية بالتعميم رقم (هـ / 4 / 2015) في يوليو 2015م بالإضافة إلى تعميم البنك المركزي العماني رقم (ب م 932) في شأن حوكمة المؤسسات المصرفية والمالية هي المبادئ الرئيسية لتنظيم وإدارة المؤسسات المصرفية والمالية في سلطنة عُمان، ويحرص البنك على تطبيق هذه المبادئ والإرشادات، بما في ذلك أي تعديلات تطرأ عليها. ونظراً لإدراجه في بورصة لندن من خلال شهادات الإبداع الدولية، يلتزم البنك أيضاً بمتطلبات الفقرة (2-7) من قانون الإفصاح والشفافية الصادر عن هيئة الرقابة على الخدمات المالية (FSA) بالمملكة المتحدة (FSA Handbook).

يمكن تعريف الحوكمة بأنها العلاقة التي تربط المؤسسة بمساهميها، أو بشكل أوسع، العلاقة التي تربط المؤسسة بالمجتمع الذي تمارس فيه أنشطتها. يلتزم البنك بهذه الرؤية الشاملة للحوكمة، وقام بتأسيس دائرة متخصصة تتولى تنفيذ استراتيجيته في مجال المسؤولية الاجتماعية، متبنيًا نهجًا مبتكرًا لتلبية احتياجات المجتمع من خلال وضع معايير وأساليب جديدة لتعزيز الشراكة مع مختلف الفئات وذلك لخدمة المجتمع بشكل أفضل دائماً. ويعد بنك مسقط من المؤسسات الرائدة في مجال المبادرات والمساهمات المجتمعية في السلطنة، مما يجعله نموذجًا يُحتذى به في تعزيز المسؤولية الاجتماعية كثقافة مؤسسية ضمن القطاع الخاص. وتتمحور استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة حول تحقيق منافع طويلة الأمد للمجتمع ولبلد ككل، مع ترك أثر إيجابي في مختلف المجالات، مثل التعليم، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشباب، والرياضة، والطاقة البديلة، والصحة. كما يعد بنك مسقط أول بنك في الشرق الأوسط يوقع على مبادئ خط الاستواء في «الخدمات المصرفية بمسؤولية»، وبالتالي ضمان توافق مشاريعه مع المعايير البيئية والاجتماعية الدولية القياسية. كما ويخص البنك نسبة من أرباحه لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، ويواصل توفير الدعم والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويصدر بنك مسقط تقرير الاستدامة السنوي مبنيًا على توجيهات المبادرة العالمية للتقارير (GRI) وإطار عمل تقارير الاستدامة، مع تسليط الضوء على تأثير أنشطته على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. ويوضح التقرير أن البنك أصبح أكثر انفتاحًا نحو تقديم تقارير الاستدامة كأداة استراتيجية لدعم عملية صنع القرار وتعزيز سياساته واستراتيجياته المؤسسية.

وفي خطوة رائدة نحو تنفيذ إستراتيجية مبتكرة تركز على الزبائن، يعد بنك مسقط أول من أطلق حسابًا مخصصًا لخدمة الزبائن على منصة التواصل الاجتماعي (إكس «X») في القطاع المصرفي في سلطنة عمان. ويهدف هذا الحساب إلى تعزيز خدمة الزبائن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم تصميمه خصيصًا للرد على الاستفسارات واستقبال الملاحظات. كما يستفيد البنك من وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الزبائن من خلال تنفيذ الاستبيانات وتدشين حملات التوعية حول منتجات البنك وخدماته ومبادراته المختلفة.

كجزء من رؤية السلطنة المتمثلة في تعزيز الشمول المالي، نظم بنك مسقط العديد من البرامج والمبادرات المبتكرة لفهم احتياجات مختلف فئات المجتمع، والتي تمكن البنك بموجبها من تقديم منتجات وخدمات تعزز من الشمول المالي والتنمية المستدامة وتلبية متطلبات السوق المختلفة بشكل عام. وفيما يلي أهم المبادرات التي تم تنفيذها في هذا السياق: -

الحلول الإلكترونية الآمنة: من منطلق رؤيته التي تركز على الزبائن، يستمر بنك مسقط في قيادة القطاع المصرفي من خلال متابعة احتياجات مختلف شرائح المجتمع، بهدف توفير خدمات مصرفية مبتكرة وتعزيز الشمول المالي على مستوى السلطنة. وانطلاقًا من هذا التوجه، أطلق البنك مجموعة متكاملة من المزايا والخدمات الحديثة ضمن قنواته الإلكترونية تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ومركز اتصالات حديث وبوابة الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات الزبائن المتنوعة. وتقدم خدمة رمز الاستجابة السريع (QR) وخدمة الدفع عن بُعد طوياً فعالة وأمنة لإجراء معاملات سريعة في نقاط البيع لدى الشركاء التجاريين في جميع أنحاء البلاد، مما يعزز الكفاءة ويحدّ من أخطاء إدخال البيانات. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك خدمة الدفع عن بُعد لتلبية احتياجات التجار، كما يقدم بنك مسقط منصة SmartPay الآمنة والفعالة للشركات في السلطنة، والتي تتضمن ميزات رئيسية مثل الدفع السلس عبر بطاقات الخصم المباشر والائتمان، وخدمة روابط الدفع للشركات التي لا تمتلك مواقع إلكترونية، وطول الدمج التي تمكّن الشركات من إدارة المدفوعات مباشرة عبر أنظمتها الخاصة.

شهد هذا العام إطلاق تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال بلته الجديدة، والذي يتميز بواجهة جديدة وتجربة مستخدم مبتكرة، ويضم خدمات جديدة ومتطورة تهدف إلى جعل إدارة المعاملات المالية اليومية أكثر سهولة وكفاءة. وإلى جانب التطبيق الجديد، تم تقديم مجموعة من الميزات والخدمات الإضافية، مثل تغيير حساب السداد لبطاقات الائتمان، والتقديم على بطاقات ائتمان إضافية، وأوامر الدفع الثابتة لتمويل البطاقات مسبقة الدفع، وإعداد وقبول أو رفض التفويضات الإلكترونية للخصم المباشر، والتقديم على بطاقة خصم جديدة، وكذلك تجديد البطاقات القائمة مع خدمة التوصيل عبر البريد. وكانت هذه الخدمات متاحة سابقاً عبر منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وأحد أبرز المبادرات خلال العام كانت إطلاق خدمة التمويل الفوري من خلال تطبيق الخدمات المصرفية، التي تتيح لموظفي الحكومة التقديم واستلام القروض على الفور دون الحاجة لتقديم أي مستندات أو زيارة الفرع. كما تم إطلاق خدمة مبتكرة جديدة لتحويل العيديات باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR code)، وقد لاقت هذه الخدمة استحساناً وتقديرًا كبيراً من الزبائن.

كما شهدت منصة Omni متعددة القنوات للخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والإنترنت إطلاق نظام التعرف الإلكتروني المبسط على الزبون (EKYC)، المتكامل مع نظام مركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) المقدم من البنك المركزي العماني، مما يتيح للزبائن استكمال إجراءات معلومات التعرف على هويتهم (KYC) فوراً بأقل قدر ممكن من البيانات. كما تم إتاحة خدمة للزبائن الحاليين وهي خيار فتح حساب جاري على الفور.

الخدمات المصرفية للأشخاص من ذوي الإعاقة: حقق بنك مسقط وميثاق للصيرفة الإسلامية تقدماً كبيراً في جعل الخدمات المصرفية متاحة وسهلة للزبائن من ذوي الإعاقة، وذلك عن طريق الالتزام بالإرشادات التنظيمية الصادرة من البنك المركزي العماني. ولتعزيز تجربتهم المصرفية، قام البنك بتدريب أكثر من 150 موظفاً وموظفة على لغة الإشارة كما خصّص البنك عدداً من الفروع لتلبية احتياجات هذه الشريحة من الزبائن وأدخل البنك تحسينات على قنواته المصرفية الإلكترونية لتتوافق مع الأجهزة المساعدة التي يستخدمها الزبائن من ذوي الإعاقة، مما يعزز ويؤكد التزام البنك بتقديم تجربة مصرفية شاملة ومتكافئة.

خدمات «وقار» المصرفية للمتقاعدين وحساب «فلوسي للأطفال»: تم تحديد الشمول المالي بوصفه أحد عوامل التمكين الهامة للعديد من أهداف التنمية المستدامة، مما دفع بنك مسقط إلى تدشين خدمات «وقار» المصرفية للمتقاعدين، التي تقدّم خدمة تأجيل سداد المدفوعات وإعادة هيكلة الديون. ويستهدف حساب «فلوسي» وحساب الأطفال فئة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 0 عاماً، وذلك بهدف تشجيعهم على جعل الادخار عادة منتظمة في حياتهم. ومنذ إطلاق الحكومة لمبادرة الحماية الإجتماعية، فقد قام البنك بفتح أكثر من 800 ألف حساب للأطفال لتسهيل الحصول على المنافع من هذه المبادرة.

تعزيز الوعي المالي: يدرك البنك أهمية نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع في السلطنة. لذا أطلق برنامج «ماليات» المتاح عبر الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية، والذي يهدف إلى تحسين الثقافة المالية والوعي المالي لأفراد المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك برامج أخرى للثقافة المالية، بما في ذلك برامج إرشاد المالية التي تستهدف الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وبرنامج «أكاديمية ماليات» الموجه لطلاب المدارس.

حلول وخدمات مصممة خصيصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs): يقدم برنامج «الوثبة» للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك مسقط مجموعة شاملة من الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك التدريب وبناء علاقات العمل وتنظيم ورش عمل متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتعزيز تجربة الزبائن، دشّن ميثاق للصيرفة الإسلامية مكاتب مخصصة لخدمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في فروع مختارة من شأنها تقديم الحلول المصرفية المختلفة والدعم غير المصرفي الذي يهدف إلى مساعدة الزبائن في تنمية أنشطتهم التجارية.

حملات التوعية حول الأمن السيبراني والاحتيال الإلكتروني: كجزء من جهود المسؤولية الاجتماعية التي يبذلها البنك، يلتزم بنك مسقط بمسؤوليته في رفع مستوى الوعي العام حول تهديدات الأمن السيبراني وجرائم الاحتيال. وأطلق البنك حملات إعلامية وثقافية تهدف إلى جعل المجتمع أكثر وعياً. وقد تعاون البنك مع العديد من الجهات ذات الصلة والشخصيات الاجتماعية عبر قنوات مختلفة في جهد مشترك لتعزيز الوعي بهذا الموضوع.

ويعرب البنك عن شكره للتدابير التي اتخذها كلاً من البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية لدعم القطاع المالي في السلطنة، إذ أن نجاح البنك وتميزه يُعزى إلى نتاج جهود متضافرة وطموح قوي مما يعزز الحفاظ على ريادته.

مجلس إدارة البنك:

يقوم كل من رئيس مجلس إدارة البنك (المجلس) والرئيس التنفيذي للبنك بأداء أدوار مختلفة كما توجد لكل منهما مسؤوليات محددة تتوزع بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإدارة شؤون البنك اليومية. ويتولى مجلس الإدارة مهمة الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من خدمة مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المعنية بالبنك على المدى الطويل.

ويضطلع مجلس إدارة البنك بالمسؤوليات الرئيسية التالية:

- وضع السياسات والإشراف على المبادرات الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذ السياسات، وضمان التقيد بالقوانين واللوائح، وتعزيز السلوكيات السليمة والأخلاقية في العمل، والتشجيع على الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة للأطراف المعنية بمصالح البنك.
- الموافقة على السياسات المالية والتجارية وميزانية البنك بغرض تحقيق الأهداف المرجوة للبنك والحفاظ على مصالح المساهمين والمعنيين بمصالح البنك وتعزيزها.
- إعداد ومراجعة وتحديث الخطط الموضوعة لتحقيق أهداف البنك وأداء أنشطته، بما يتوافق مع أهداف تأسيس البنك.
- تبني إجراءات الإفصاح الخاصة بالبنك ومراقبة تطبيقها وفق قواعد وشروط ولوائح هيئة الخدمات المالية والبنك المركزي العماني.
- الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية لضمان القيام بالعمل المصرفي بشكل مناسب وبطريقة تضمن تحقيق أهداف البنك.
- تعيين الرئيس التنفيذي وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وتقييم أداء اللجان التابعة لمجلس إدارة البنك.
- الموافقة على التقارير المالية المتعلقة بأعمال البنك وكذلك نتائج أنشطة البنك، التي ترفعها الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر تمهيداً للإفصاح عنها بشكل منصف يعكس مستوى الأداء والوضع المالي للبنك بكل شفافية.

ترشيح أعضاء مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة من خلال لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة المهارات والكفاءات التي يتمتع بها كل مرشح لشغل مقعد في مجلس إدارة البنك وذلك لضمان استيفائه لمعايير الجدارة والملائمة المحددة من قبل كل من هيئة الخدمات المالية والبنك المركزي العماني. ويجب أن يستوفي المرشحين المعتمدين من قبل الجمعية العامة متطلبات البنك المركزي العماني قبل تثبيت تعيينهم كأعضاء في مجلس الإدارة. هذا ويحتفظ المساهمون بحق انتخاب أي شخص مستوفٍ لشروط الترشيح بمجلس إدارة البنك بصرف النظر عما إذا كان المرشح قد حصل على ترقية مجلس الإدارة، أو لم يحصل.

آلية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وأدوارهم بالمجلس

يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين وتكون عضويتهم لمدة ثلاث سنوات. ويرفع مجلس الإدارة تقاريره إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية أو الاجتماعات العامة التي يتم عقدها خصيصاً للمساهمين. وتنعقد هذه الاجتماعات بعد إخطار المساهمين بالموعد المحدد قبل فترة زمنية مناسبة وتزويدهم بجدول أعمال مفصل للاجتماع. يحضر عدد كبير من المساهمين اجتماعات الجمعيات العامة السنوية التي يتخللها تواصل ونقاش هادف بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي البنك حول الأهداف المنشودة وتبادل المعلومات الجوهرية بشفافية. يحضر جميع أعضاء مجلس الإدارة اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين، كما يتم الإفصاح لرئيس مجلس الإدارة والمساهمين عن أسباب التغيب الطارئ لأي عضو بمجلس الإدارة، عن حضور الاجتماع.

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية المنعقد في 26 مارس 2025م والذي حضره جميع أعضاء المجلس. وستنتهي الدورة الحالية لمجلس الإدارة قبل 31 مارس 2028م، حيث سيتم انتخاب مجلس إدارة جديد خلال اجتماع الجمعية العامة السنوية.

التغييرات التي طرأت على عضوية مجلس إدارة البنك

تأكيداً على التزام البنك بأفضل ممارسات التنظيم والإدارة والحوكمة، يعلق البنك أهمية كبيرة على آلية انتخاب مجلس الإدارة وتشكيله إضافة إلى الحفاظ على مصالح المساهمين.

حيث لا يجوز لأي عضو بمجلس إدارة البنك أن يكون عضواً في مجالس إدارات أكثر من أربع شركات مساهمة عامة أو أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من بنك، أو أن يكون رئيساً لمجالس إدارات أكثر من شركتين مساهمتين عامتين يكون المقر الرئيسي لأنشطتها في سلطنة عُمان.

تم توضيح بيانات أعضاء مجلس إدارة البنك في الجدول رقم (1) من هذا التقرير

إستقلالية أعضاء مجلس إدارة البنك

لا يوجد عضو من الإدارة التنفيذية بالبنك ضمن أعضاء مجلس الإدارة. كما أن ستة من أعضاء مجلس إدارة البنك مستقلون حسب المعايير المنصوص عليها في ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة المدرجة الصادر عن هيئة الخدمات المالية. جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين ولا يمارسون سلطة كبيرة على سير العمل اليومي للبنك. ووفقاً لما ورد في ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الخدمات المالية، تنتفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية والتي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر:

- إذا كان مالِكًا لما نسبته (10%) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا كان ممثلًا لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته (10%) عشرة في المئة أو أكثر من أسهم الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا شغل خلال العامين السابقين لترشحه منصبًا تنفيذيًا في الشركة أو الشركة الأم أو أيًا من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة أو الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا كان عضو مجلس إدارة في الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو أي من الشركات الشقيقة للشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- إذا كان موظفًا خلال العامين السابقين لترشحه لدى أي من الأطراف المتعاقدة مع الشركة (بما في ذلك مراقبو الحسابات الخارجيون، وكبار الموردين، والجمعيات الأهلية التي تلقت دعمًا يزيد على 25 في المئة من الميزانية السنوية لهذه الجمعيات).
- إذا كان موظفًا خلال العامين السابقين لترشحه لدى الشركة الأم أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.
- إذا كان مالِكًا لحوالي (20%) من أسهم أي من الأطراف المشار إليها أعلاه خلال العامين السابقين لترشحه.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

بلغ مجموع بدل حضور جلسات مجلس الإدارة 80,325 ١٠٠٠ خلال العام 2025م، علمًا بأن مجموع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة للعام قد بلغ 300,000 ١٠٠٠ (ثلاث مائة ألف)، وبما أن جميع أعضاء مجلس إدارة البنك ليسوا من الإدارة التنفيذية بالبنك، فبالتالي لا ينطبق عليهم نظام الرواتب الثابتة أو الحوافز المرتبطة بالأداء.

حصل كبار موظفي الإدارة في البنك خلال العام 2025م على مرتبات ومكافآت مدفوعة أو مؤجلة، وبلغت في مجملها 2.795 ١٠٠٠ مليون ويشمل هذا المبلغ الرواتب والعلاوات والحوافز المرتبطة بالأداء، وقد وافق مجلس الإدارة على هذا المبلغ. ويتم تأجيل دفع بعض أجزاء هذه المكافآت، وذلك وفقًا للإرشادات التنظيمية.

لا تتجاوز مدة عقود العمل للمدراء التنفيذيين الوافدين سنتين بما يتماشى مع تصريح العمل. ووفقًا للسياسة، فإن مدة الإشعار لجميع المدراء التنفيذيين هي 90 يومًا ولا يتم تطبيق أي تعويض عن الفصل لأي من المدراء التنفيذيين.

اللجان التابعة لمجلس إدارة البنك ومهامها

عملت اللجان الثلاث لمجلس الإدارة خلال العام 2025م على تقديم الدعم اللازم للمجلس لممارسة أعماله والقيام بمسؤولياته بكفاءة وفعالية. إن مسؤوليات ومهام اللجان الثلاث التابعة لمجلس الإدارة كانت على النحو التالي:

1 - لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك:

تعد إدارة المخاطر بشكل عام من أهم مسؤوليات مجلس إدارة البنك ويتم الإشراف عليها بواسطة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر والموافقة عليها وتحديد مستوى المخاطر، والتي قد تؤثر على مختلف الأعمال. وتقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على المخاطر التي يتعرض لها البنك في البيئة التي يعمل فيها وضمان عدم تخطي حدود المخاطر التي حددها مجلس الإدارة من أجل تحقيق خطط البنك المتعلقة بأنشطته، إضافة إلى ذلك، تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالبنك بتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول استراتيجية المخاطر مقابل العائد ومستوى المخاطر المقبولة وسياسات المخاطر وإدارة رأس المال وإطار عمل لإدارة المخاطر المختلفة.

المسؤوليات الرئيسية للجنة المخاطر هي على النحو الآتي:

- المشاركة في صياغة سياسة إدارة المخاطر والتي تشمل المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وخدمات الحماية (المخاطر السيبرانية) من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، وضمان امتثال تلك السياسات للأنظمة والقوانين ذات الصلة
 - مراجعة إطار عمل المخاطر المقبولة ورفع توصية به لاعتماده من مجلس الإدارة.
 - الإشراف على تطبيق سياسة إدارة المخاطر
 - مراقبة رأس المال والسيولة والربحية وجودة الأصول لدى البنك.
 - مراجعة واعتماد سيناريوهات اختبار التحمل الرأسمالي للبنك بما في ذلك الاختبار المميز، الاختبار المتكامل، الاختبار الاقتصادي الكلي، واختبار التحمل العكسي، بالإضافة إلى الافتراضات والنتائج المتعلقة بها.
 - الحرص على تعزيز الشفافية والنزاهة في التقارير المرفوعة إلى المساهمين.
 - تقييم مدى كفاية وفعالية ممارسات إدارة المخاطر وحوكمتها في البنك.
 - مراقبة المتطلبات الخاصة بإطار عمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIB) وضمان الالتزام بها.
- تم مناقشة المواضيع الموضحة أدناه، من بين مواضيع أخرى، خلال اجتماعات لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك خلال العام 2025م كما تم رفع التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة للموافقة عليها:
- إستعراض تقرير سياسة الالتزام الخاصة بإدارة المخاطر والذي يتم إعداده وتقديمه إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بشكل ربع سنوي، ويستعرض هذا التقرير وضع البنك فيما يخص الالتزام بمستوى المخاطر المقبولة والمعتمدة من مجلس الإدارة. كما تم مناقشة النقاط الرئيسية من التقرير بالتفصيل وتم تقديم الملاحظات / التوجيهات المناسبة من قبل الأعضاء؛
 - استلمت اللجنة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك. كما تم مراجعة رأس المال، بناءً على اختبار تحمل المخاطر وخطة العمل التي تعتمد على النظرة المستقبلية. كما ناقشت اللجنة السيناريوهات المستخدمة في اختبارات تحمل المخاطر الخاصة بالبنك وإطلعت على نتائج فرضيات المخاطر المختلفة.
 - استعراض مدى الامتثال للمؤشرات التي تم تصميمها ضمن خطة استعادة الأنشطة الاعتيادية بعد حدوث الأزمات، المتعلقة بعمل البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. كما تم مناقشة التغييرات والإجراءات ذات الصلة بعد الاجتماع الذي عقد مع البنك المركزي العماني.
 - راجعت اللجنة سياسة إدارة مخاطر الإحتيال، كما راجعت التغييرات الرئيسية في السياسة المعتمدة لإدارة مخاطر الإحتيال.

- راجعت اللجنة سياسة المخاطر، كما راجعت التغييرات الرئيسية في مستند سياسة المخاطر الذي يتضمن القوانين والمبادئ التوجيهية واللوائح التنظيمية ذات الصلة.
- راجعت اللجنة محافظ استثمارات البنك والتعرض الائتماني في الدول والبنوك المختلفة، وإستراتيجية البنك في ضوء الوضع الاقتصادي المتغير.
- ناقشت اللجنة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك بشكل عام، وقامت بمراجعة مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الاستثمار ومخاطر السلع الأولية إلى جانب عوامل السوق التي تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي.
- قامت اللجنة بمراجعة وضع السيولة العام وإدارة مخاطر السيولة في البنك والامتثال لمعايير السيولة الخاصة ببازل (Basel III).
- راجعت لجنة المخاطر محفظة الأعمال المصرفية للشركات مع التركيز على العلاقات مع الشركات الكبيرة، كما تم مراجعة الاستثمارات في بعض الشركات الكبيرة التي يتعامل معها البنك.
- راجعت اللجنة أداء المحفظة الائتمانية للأفراد مع التركيز على جودة الأصول
- قامت اللجنة بمراجعة محفظة ائتمان ميثاق مع التركيز على أداء المحفظة وجودة الأصول والحسابات الرئيسية التي يُحتمل أن تشكل مخاطر.
- استعرضت اللجنة مدى كفاية أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) لمحافظ الشركات والأفراد و«ميثاق» للصيرفة الإسلامية وغيرها.
- استعرضت اللجنة إطار إدارة المخاطر التشغيلية.
- راجعت اللجنة إطار عمل وسياسة خدمات الحماية والمستجدات حول أمن المعلومات والأمن المادي.
- قامت لجنة مراجعة المخاطر بمراجعة تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح، والذي يُعد أداة حيوية لمكافحة مختلف الجرائم المالية؛
- استعرضت اللجنة «تحويل المخاطر» تحت غطاء برامج التأمين المتنوعة لدى البنك.
- راجعت اللجنة خطة المرونة التشغيلية للبنك لعام 2025م وخطة استمرارية الأعمال ونتائج اختبار استمرارية الأعمال.
- راجعت اللجنة خطة العمل لدائرة إدارة المخاطر بالبنك لعام 2026م.
- التقى أعضاء اللجنة برئيس دائرة إدارة المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية لإجراء مناقشة مستقلة.
- جرى خلال الاجتماع المشترك للجنة المخاطر والتدقيق التابعتين لمجلس الإدارة مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمخاطر المتنوعة المستحدثة.

2 - لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك

تتمثل المسؤوليات والمهام الأساسية للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك توفير الدعم اللازم لمجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته في المراقبة والإشراف على إجراءات الإفصاح المالي المتبعة في البنك والتأكد من مدى ملاءمة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية أنظمة التدقيق الداخلي والتزام البنك بالأنظمة والقوانين الصادرة من الهيئات الرقابية. وتجتمع لجنة التدقيق بشكل منتظم لمراجعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي والتقييم الشامل للرقابة الداخلية للبنك، كما إنها تقوم بمراجعة التقارير الواردة إليها من دائرة التدقيق الداخلي والدوائر الأخرى وتقوم بتقديم التوجيهات وإصدار التعليمات حول إدارة المخاطر المختلفة، بما في ذلك الاحتيال والضوابط المتعلقة بذلك.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة اختصاصاتها وسياسة الرقابة الإدارية واختصاصات وأنشطة التدقيق الداخلي، وقد اعتمدت سياسة أخلاقيات المهنة في العمل لجميع المدققين الداخليين العاملين بالدائرة لتعزيز استقلالية الدائرة في مجال التدقيق الداخلي والتقييد بقواعد مهنية عند التعامل مع مختلف دوائر وفروع البنك. وقد تبنت دائرة

التدقيق الداخلي توجهاً مبنياً على المخاطر وتقوم لجنة التدقيق بموجبه بمراجعة خطط التدقيق الداخلي السنوية والموافقة عليها وفقاً لذلك، كما تتمتع خطط التدقيق الداخلي بمرونة كافية للتكيف مع المخاطر الجديدة والناشئة والظروف المتغيرة واستراتيجية أعمال البنك والمنتجات والخدمات التي يقدمها.

تماشياً مع لوائح هيئة الخدمات المالية ولتطبيق أفضل الممارسات، قامت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ودائرة التدقيق الداخلي بتكليف شركة بي دابليو سي (PWC) والتي تعد واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم، لإجراء مراجعة خارجية للجودة (EQR) خلال عام 2024م، حيث قدمت هذه المراجعة تقييماً مستقلاً لدائرة التدقيق الداخلي في بنك مسقط وعملياتها وأفرادها بما يتماشى مع المعايير الدولية لمعهد المدققين الداخليين للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي («معايير IIA») وقواعد السلوك المهني. ويتم إجراء هذه المراجعة مرة واحدة على الأقل كل أربع سنوات. علماً بأن التقرير يحدد ما إذا كان التدقيق الداخلي يتوافق عموماً أو يتوافق جزئياً أو لا يتوافق، وقد تم تصنيف دائرة التدقيق الداخلي في بنك مسقط على أنها «تتوافق عموماً» مع معايير معهد المدققين الداخليين (IIA) والإطار الدولي للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي (IPPF) وقواعد السلوك المهني. وسيتم إجراء المراجعة القادمة في 2028م.

تولي لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك أهمية كبرى للتطوير المهني لجميع موظفي التدقيق الداخلي ورفع مستوى قدراتهم للقيام بأداء مسؤولياتهم على أعلى المستويات المهنية الممكنة، كما يتم تخصيص موارد مالية كافية لدائرة التدقيق الداخلي وخاصة في مجال الدعم المطلوب للحصول على المؤهلات والشهادات المهنية ذات الصلة في مجالات متعددة، مثل المحاسبة والتدقيق الداخلي ومكافحة الاحتيال والتزوير وإدارة المخاطر وأمن المعلومات والتمويل الإسلامي والالتزام بالقوانين والأنظمة ومكافحة غسل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التدقيق ولجنة المخاطر قد اجتمعتا وفقاً لجدول الاجتماعات المحدد لهما خلال العام 2025م، وقد أدتا المهام الموكلة لهما على أكمل وجه.

3 - لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس إدارة البنك:

تتولى لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة المسؤوليات التالية:

متابعة إجراءات تعيينات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عبر تحديد وفرز المترشحين المناسبين لعضوية مجلس الإدارة وغيرها والحصول على موافقة المجلس.

تحديد المبادئ والمعايير والأحكام الخاصة بسياسة أداء ومكافآت موظفي البنك وفي عام 2025م قامت لجنة الترشيحات والتعويضات بما يلي:

مراجعة خطة تعاقب الموظفين وتطويرهم.

الموافقة على معايير توزيع مكافآت أعضاء فريق الإدارة بناءً على الأداء.

كبار مساهمي البنك

اسم المساهم	نسبة المساهمة (%)
شؤون البلاط السلطاني	27.31%
مجموعة اومنيفيست	15.00%
مجموعة مسقط أوفرسيز	5.63%
صندوق الحماية الاجتماعية	4.99%
حسابات صناديق التقاعد	19.55%
مستثمرون آخرون	27.52%
الإجمالي	100.00%

يعكس الجدول أعلاه كبار المساهمين في أسهم البنك.

المصدر: شركة مسقط للمقاصة والإيداع (ش.م.ع.م) كما في 31 ديسمبر 2025م.

رأس المال المدفوع بالكامل يساوي 7,506,397,062 سهماً يملكها عدد 7,324 مساهماً مسجلاً بشركة مسقط للمقاصة والإيداع (MCD). لا يحتفظ أي مساهم (عدا شؤون البلاط السلطاني) بأكثر من 15% من رأس المال المدفوع من البنك.

حقوق المساهمين

تتمتع جميع أسهم البنك بحقوق متساوية مرتبطة بملكيته، والتي تشمل الحق في استلام الأرباح الموزعة والمعلن عنها خلال اجتماعات الجمعيات العامة مع حق الأفضلية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة وحق الحصول على حصة من أصول البنك في حالات التصفية وحق التصرف في الأسهم بموجب القانون بالإضافة إلى حق المساهم في الإطلاع على الميزانية العمومية للبنك وحساب الربح والخسارة وسجلات المساهمين واستلام الإخطارات والتصويت في اجتماعات الجمعيات العامة شخصياً أو من خلال وكيل مفوض وحق التقدم بطلب إلغاء أي قرار تم اتخاذه خلال اجتماع الجمعية العامة أو من قبل مجلس الإدارة يكون مخالفاً للقانون أو النظام الأساسي للبنك ولوائحه وحق اتخاذ أي إجراءات ضد أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي حسابات البنك بالنيابة عن المساهمين أو بالنيابة عن البنك استناداً إلى أحكام المادة (121) من قانون الشركات التجارية رقم (18 / 2019م). إن إصدار البنك أسهماً جديدة كمكافآت للمساهمين لا يتطلب موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، غير أن إصدار وتخصيص الأسهم عبر اكتتاب خاص يتطلب الموافقة المذكورة.

يولي البنك أهمية كبرى لحقوق صغار المساهمين والحفاظ على مصالحهم، كما يحرص على عرض وجهات نظرهم في اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعيات العامة. وينطبق مبدأ (صوت واحد للسهم الواحد) على جميع المساهمين لكي يتمكن صغار المساهمين من ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة واتخاذ أي إجراء ضد مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في حالة اتخاذ قرارات تضر بمصالح هؤلاء المساهمين.

المعاملات والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة

تخضع المعاملات والعمليات والإجراءات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة للإجراءات ذاتها المتبعة بشأن القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بهم وأي تعاملات مع شركات يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة حصص كبيرة أو مهيمنة.

هذا ويتم الإفصاح عن أي قروض أو سلفيات يتم منحها لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات الصلة به في الإفصاحات المضمنة في البيانات المالية السنوية الواردة في التقرير السنوي للبنك، وتعتبر هذه الإفصاحات عامة. ويتم أيضاً الإفصاح للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية عن أي معاملات أخرى تنفذ مع أعضاء المجلس بالطريقة الاعتيادية لأعمال البنك وبدون أي معاملة تفضيلية بالإضافة إلى البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية.

التأكيدات

- يؤكد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمساهمين بأن البنك في وضع مالي قوي ويتوقع أن يتمكن من تحقيق خطط النمو والتوسع المرسومة.
- يقوم مجلس إدارة البنك بمراجعة فاعلية الأنظمة والإجراءات والرقابة الداخلية بشكل مفصل مرة واحدة كل سنة على الأقل للتأكد من أن الأنظمة المذكورة فعالة.
- توجد لدى البنك إجراءات محددة بوضوح فيما يتعلق بإسقاط الديون، يتم اللجوء إليها فقط بعد استنفاد جميع إجراءات التحصيل الأخرى.
- يتم إعداد كافة البيانات المالية بدقة بعد مراجعة دفاتر الحسابات بعناية، علماً بأن البنك يتقيد بمعايير التقارير المالية العالمية (IFRS) في إعداد وتقديم البيانات المالية.

- قام البنك بتطبيق نظام متطور للتدقيق والرقابة الداخلية لضمان رفع التقارير المالية في حينها، كما يتم رفع تقارير عن الأداء المالي للبنك ومستوى أداء الأنشطة الأخرى إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم، وذلك بعد مراجعتها وتحليلها من قبل دائرة المالية، ويتم إعداد البيانات المالية بإتباع سياسات محاسبية مناسبة يتم إتباعها بشكل متسق. وقد وضع البنك الإجراءات والضوابط التشغيلية الضرورية لضمان تنفيذ العمليات المصرفية وإعداد الحسابات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، كما تتم مراجعة البيانات المالية من قبل دائرة التدقيق الداخلي قبل تقديمها للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومن ثم إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها بعد ذلك.
- يتبع البنك سياسات وإجراءات مدروسة تتناسب مع موقعه كمؤسسة مالية رائدة ذات تواجد إقليمي ودولي.
- يحتفظ البنك بتغطية تأمينية ملائمة على الممتلكات والأصول القابلة للتأمين لضمان تغطيتها ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.
- يتقيد البنك وبصورة مطلقة وكاملة بميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.
- يستوفي البنك كافة معايير الإفصاح للسوق الخاصة بمعيار بازل الثالث (Basel Pillar 3) والإفصاح بشأن رأس المال والسيولة على النحو الذي حدده البنك المركزي العماني
- استوفى البنك متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العماني فيما يتعلق بكفاية رأس المال على النحو الذي حدده البنك المركزي العماني ولجنة بازل
- في إطار مواصلة البنك لسجله المستمر في توزيعات الأرباح على المساهمين، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 18% لعام 2025م. وستكون نسبة كفاية رأس المال للبنك بعد توزيعات الأرباح النقدية 19.66% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية. وسيحصل المساهمون في البنك على أرباح نقدية قدرها 0.018 عماني لكل سهم عادي، وذلك بإجمالي مبلغ 135.115 عماني مليون على رأس المال الحالي للبنك. هذا وسيكون توزيع الأرباح النقدية رهناً بالحصول على موافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين والجهات التنظيمية.
- يقوم البنك بإعداد تقرير مفصل مدرج في التقرير السنوي للبنك حول مناقشات الإدارة التنفيذية وتحليلاتها.

سياسة توزيع الأرباح:

ينتج مجلس إدارة البنك سياسة توزيع أرباح حصرية حيث يتم الاحتفاظ باحتياطي كاف ومخصصات ملائمة لمجابهة أي ظروف طارئة داخلية أو خارجية. وتهدف سياسة توزيع الأرباح إلى مكافأة المساهمين مع الأخذ في الحسبان في ذات الوقت بمتطلبات التوسع المستقبلي لأعمال البنك وكفاية رأس المال من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح السنوية.

الإفصاح وسياسته وتوفير المعلومات للمستثمرين

- يولي بنك مسقط أهمية قصوى لحقوق المساهمين والإفصاح عن المعلومات الهامة، ولذلك، فإن كافة المعلومات والأخبار والتطورات المتعلقة بالبنك، بما فيها البيانات المالية، متاحة للمساهمين الذين يمكنهم طلب هذه المعلومات من البنك.
- يحتوي موقع البنك الإلكتروني (www.bankmuscat.com) على آخر المستجدات والتطورات فيما يخص البنك وأنشطته.
- هناك سياسة معتمدة للإفصاح عن المعلومات الجوهرية وتم تحديد أشخاص مفوضين للإفصاح عن الأخبار والبيانات المتعلقة بالبنك للمساهمين والمعنيين بمصالح البنك والمجتمع، علماً بأنه يتم إطلاع المساهمين والمعنيين بمصالح البنك على كافة المعلومات الهامة في الوقت المناسب وبشكل دوري ومنتظم.
- يتم نشر كافة المعلومات التي تهم المستثمرين على موقع البنك الإلكتروني www.bankmuscat.com ويشجع البنك كل من يهمله الأمر الدخول إلى الموقع الإلكتروني للبنك للحصول على هذه المعلومات.

- على مدى السنوات الثلاث الماضية، لم يتم فرض أي غرامات على البنك من قبل هيئة الخدمات المالية (FSA). علاوة على ذلك، في عامي 2024م و2025م، لم يتم فرض غرامات من قبل البنك المركزي العماني، أو البنك المركزي السعودي (ساما). وخلال 2023م، تم فرض غرامات قدرها 40,000 ر.س، و109,365 ريال سعودي، من قبل الجهات التنظيمية المعنية. وكانت الغرامات في عام 2023م تتعلق بتقارير الفحص التنظيمي والخاصة بالتأمين المصرفي، وحسابات التوفير وبعض المسائل الإدارية للموارد البشرية.
- دفع البنك مبلغ 326,388 ر.س للمدققين الخارجيين مقابل أعمال التدقيق والمراجعة التي قاموا بها خلال العام 2025م، ومن بين المبالغ المذكورة أعلاه، تم تخصيص مبلغ 80,835 ر.س لمراجعي الحسابات مقابل خدمات أخرى تعد خدمات غير تدقيقية، علماً بأن هذه المبالغ لا تشمل ضريبة القيمة المضافة. يستخدم البنك مدققي حسابات خارجيين مختلفين في مختلف الولايات التي يعمل بها. المدفوعات لمدققي الحسابات الخارجيين هي لعمليات البنك في عُمان والمملكة العربية السعودية لأعمال التدقيق وغيرها من الأعمال المتعلقة بالضمان.
- قدم البنك خلال العام عروفاً مرئية ومعلومات حول عملياته لعدد من المحللين والمستثمرين في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، كجزء من أنشطة علاقات المستثمرين الخاصة به

حركة تداول سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية

يوضح الجدول رقم (6) الوارد في نهاية هذا التقرير حركة سعر سهم البنك بسوق مسقط للأوراق المالية شهرياً خلال العام.

نبذة عن كيه بي إم جي ش.م.م (KPMG) - مدققي الحسابات القانونيين الخارجيين للبنك

تعمل شركة كيه بي إم جي ش.م.م في عُمان منذ عام 1974 وهي جزء من شركة KPMG Lower Gulf Limited. ويعمل في فرعها في عُمان أكثر من 180 موظفاً، من بينهم ستة شركاء وخمسة مدراء آخرون، بما في ذلك مواطنون عُمانيون. والشركة عبارة عن شبكة عالمية من شركات الخدمات المهنية التي تقدم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. وتعمل في 138 دولة ومنطقة ولديها 276,000 موظف يعملون في الشركات الأعضاء حول العالم. شركة كيه بي إم جي ش.م.م وشركة KPMG Lower Gulf Limited هما شركتان عضوتان في مؤسسة KPMG العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة KPMG International Limited.

نبذة مختصرة حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني

يشغل الشيخ / خالد بن مستهيل بن أحمد المعشني منصب رئيس مجلس إدارة البنك بالإضافة إلى كونه رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس إدارة البنك وذلك منذ أبريل 2011م. هذا ولقد شغل الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك منذ مارس 1999م إلى أن تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة في أبريل 2011م. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار «ش.م.ع.» وعضو في مجلس إدارة العمانية لخدمات التمويل «ش.م.ع.» وظفار للأغذية والاستثمار «ش.م.ع.». يحمل الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من معهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن بالمملكة المتحدة.

الشيخ / أحمد بن حمد السعدي

الشيخ / أحمد بن حمد بن هلال السعدي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مسقط منذ فبراير 2020م وعضو في لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يشغل الشيخ / أحمد السعدي حالياً منصب مدير عام الرقابة بشؤون البلاط السلطاني، كما أنه رئيس صندوق عمان للدخل الثابت وصندوق ازدهار العقاري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة نهضة الدقم القابضة «ش.م.ع.». ويحمل الشيخ / أحمد السعدي شهادة بكالوريوس في التجارة من جمهورية مصر العربية وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليفربول ببريطانيا (المملكة المتحدة).

الدكتور / فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي

الدكتور / فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي، عضو مجلس إدارة بنك مسقط منذ مارس 2022م ورئيس لجنة

التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك. يشغل الدكتور / فيصل الفارسي حالياً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق الحماية الاجتماعية، وهو كذلك عضو بمجلس إدارة الشركة العُمانية القطرية للاتصالات (أوريدو) وصندوق المتحدة لأسواق الخليج، كما شغل عضوية مجالس إدارة عدد من شركات المساهمة العامة. يحمل الدكتور / فيصل الفارسي درجة الماجستير في قانون التجارة الدولية ودرجة الدكتوراه في قانون التجارة والأعمال.

الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي

الشيخ / سعيد بن محمد بن أحمد الحارثي، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ يوليو 2011م وعضو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ويشغل حالياً منصب مدير عام الخدمات المساندة بالطيران السلطاني العماني، وعضواً بمجلس إدارة الشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية (تنمية) ومجلس إدارة الخليج كلورين ذات مسؤولية محدودة، ورئيس مجلس إدارة شركة عُمان كلورين "ش.م.ع.ع"، يحمل الشيخ / سعيد شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فكتوريا (ملبورن / أستراليا) وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال وتخصص فرعي في نظم الحاسب الآلي من جامعة كاليفورنيا إستانيسلوس (ولاية كاليفورنيا-الولايات المتحدة الأمريكية).

الشيخ الدكتور / سعود بن مستهيل المعشني

الشيخ الدكتور / سعود بن مستهيل المعشني، هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ مارس 2013م وهو عضو بلجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. يشغل الشيخ الدكتور / سعود منذ العام 2008م منصب مدير التسويق وتطوير الأعمال التجارية في مجموعة مسقط أوفرسيز، علماً بأن المجموعة تتكون من مجموعة متنوعة من الشركات تشمل القطاع المالي وفي مجال العقارات والتجارة والسفريات والتأمين إلى جانب المشاريع المشتركة وغيرها. التحق الشيخ / سعود في العام 2011م بوزارة الخارجية-المنظمات الدولية، و عام 2013م التحق بسفارة السلطنة في المملكة المتحدة إلى عام 2018م. الشيخ الدكتور / سعود المعشني عضو مجلس إدارة في شركة ظفار للأغذية والاستثمار ش.م.ع.ع، وشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في المالية والمحاسبة من جامعة أنجليا روسكن، وشهادة الماجستير في الدبلوماسية الدولية من جامعة إيست أنجليا (بالمملكة المتحدة)، وحاصل على شهادة إدارة الأعمال من جامعة ستافوردشاير (بالمملكة المتحدة) عام 2010م.

الفاضل / خالد ناصر الشامسي

الفاضل / خالد ناصر حميد الشامسي هو عضو بمجلس إدارة البنك منذ أكتوبر 2015م ورئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعتين لمجلس إدارة البنك. خلال مسيرته العملية، اكتسب الفاضل / خالد الشامسي خبرات متنوعة من خلال التعامل في الأصول المالية المملوكة للقطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الأصول العقارية والاستثمارات البديلة. الفاضل / خالد الشامسي عضو في مجالس إدارات العديد من الشركات المدرجة بالأسواق المالية والشركات الخاصة. الفاضل / خالد الشامسي هو خريج من كلية هارفارد لإدارة الأعمال وكلية إنسياد (INSEAD) لإدارة الأعمال. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في تخصص المحاسبة والاقتصاد والأعمال الدولية. وعلاوة على ذلك، فهو معتمد من برنامج "IDP-C"، وهو أحد برامج الإدارة المعترف بها دولياً في مجال حوكمة الشركات من كلية إنسياد (INSEAD) لإدارة الأعمال في فرنسا. وهو أيضاً حاصل على شهادة في مجال حوكمة مجلس الإدارة من جامعة هارفارد ومعهد الحوكمة للمدراء.

الدكتور / سيف بن سالم الحارثي

الدكتور / سيف بن سالم بن سيف الحارثي، عميد ركن متقاعد، هو عضو في مجلس إدارة بنك مسقط منذ مارس 2019م وهو عضو بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وشغل منصب مستشار لوزارة الدفاع. حصل على درجة الدكتوراه في تنمية الموارد البشرية وعلاقتها بالتنمية الشاملة في سلطنة عمان من جمهورية مصر العربية وعلى زمالة المحاسبين القانونيين من المجمع العربي للمحاسبين عام 1999م في المملكة الأردنية الهاشمية، كذلك حصل على زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا في الدفاع الوطني (ماجستير) من جمهورية مصر العربية، إضافة إلى ذلك حصوله على بكالوريوس في العلوم العسكرية من ولاية كانساس بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أكمل العديد من البرامج في المحاسبة والمالية بما في ذلك دبلوم عالي في إدارة الحسابات من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، وخلال مسيرته العملية اكتسب الدكتور / سيف بن سالم الحارثي خبرات متنوعة في المحاسبة والتدقيق المالي، وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة المها لتسويق المنتجات النفطية «ش.م.ع.ع»، كما أنه عضو

بمجلس إدارة العديد من الشركات المساهمة.

الفاضل / سعود بن ناصر بن راشد الشكيلي

الفاضل / سعود بن ناصر بن راشد الشكيلي يمتلك خبرة عملية تمتد لأكثر من 34 عاماً شغل خلالها العديد من المناصب الهامة والتي من أبرزها رئيس / أمين عام جهاز الضرائب بالسلطنة خلال الفترة من 2004م وحتى بداية 2024م، ويحمل الفاضل / سعود الشكيلي شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال، وشهادة الماجستير في إدارة التنمية من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شغل عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات في سلطنة عمان وخارجها والتي تعمل في قطاعات مختلفة من بينها البنوك والاستثمار والنفط والكهرباء وغيرها.

الفاضل / سنجاي كاواترا

يمتلك الفاضل سنجاي كاواترا أكثر من 25 سنة من الخبرة في مجال المالية والاستراتيجية والتنموية. ويمتلك معرفة عميقة بقطاع الخدمات المصرفية والتأمين والتأجير. يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة أومينفست و يتولى مسؤولية إدارة إستثمارات المجموعة. وفي السابق، كان شريكاً لدى شركة إنرست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو أيضاً عضو في مجالس إدارة لعدة شركات عامة مدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي. الفاضل سنجاي حاصل على بكالوريوس التجارة وهو عضو في معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

نبذة عن الإدارة التنفيذية للبنك

الشيخ / وليد بن خميس الحشار (الرئيس التنفيذي):

يتولى الشيخ / وليد بن خميس الحشار منصب الرئيس التنفيذي في بنك مسقط، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية وجمعية المصارف العمانية وشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب. في البحرين، وعضو مجلس أمناء الأكاديمية السلطانية للإدارة. تشمل خبرته الممتدة على مدى 32 سنة العمل في القطاع المصرفي والنفط والغاز. قبل انضمامه إلى بنك مسقط، كان يشغل مناصب رفيعة في عدد من الشركات الرائدة في هذه القطاعات مثل شركة تنمية نفط عمان وبنك إتش اس بي سي الشرق الأوسط.

حصل الشيخ وليد الحشار على دبلوم دراسات عليا في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، كما حصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا في سكرامنتو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفاضلة / شيخة بنت يوسف الفارسية (نائب الرئيس التنفيذي - العمليات)

الفاضلة / شيخة بنت يوسف الفارسية هي نائب الرئيس التنفيذي - العمليات في البنك. وقبل أن تشغل هذا المنصب، كانت تشغل منصب رئيس العمليات، حيث شملت مسؤولياتها عدة دوائر وهي العمليات وتقنية المعلومات والائتمان والشؤون القانونية وإدارة المشاريع المؤسسية والابتكار والموارد البشرية والاتصالات التجارية والمسؤولية الاجتماعية وتطوير خدمة الزبائن. وقبل هذا المنصب، شغلت منصب رئيس الاستراتيجية والخدمات المؤسسية ومدير عام الاستراتيجية والتطوير المؤسسي ومساعد مدير عام الرقابة المالية والاستراتيجية في بنك مسقط. حصلت على درجة البكالوريوس في التجارة والاقتصاد، تخصص التسويق، من جامعة السلطان قابوس عام 1999م وعلى شهادة الماجستير في المالية من كلية بايس لإدارة الأعمال (والتي تعرف مسبقاً باسم كلية كاس لإدارة الأعمال)، جامعة سيتي في لندن عام 2005م. كما أن الفاضلة / شيخة تحمل شهادة برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أكملت برنامج الإدارة المتقدمة من كلية إنسياد (INSEAD) في فرنسا. قبل انضمامها إلى البنك، عملت في المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بصفتها المدير العام بالإنابة لترويج الاستثمار.

الفاضل / أحمد فقير البلوشي (نائب الرئيس التنفيذي - الأعمال المصرفية)

الفاضل / أحمد بن فقير البلوشي هو نائب الرئيس التنفيذي - الأعمال المصرفية لبنك مسقط ويتولى قيادة الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخزينة والمؤسسات المالية العالمية (TGFI)، وتمويل

المشاريع وهيكله التمويل، وكذلك العمليات الدولية لبنك مسقط في المملكة العربية السعودية والكويت. قبل أن يصبح رئيس الأعمال المصرفية، عمل الفاضل / أحمد البلوشي مديرًا عامًا للأعمال المصرفية للشركات، حيث ترأس إدارة الأعمال المصرفية للشركات، وذلك بعد شغله لمنصب نائب المدير العام لإدارة الموارد البشرية، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للأنشطة التجارية الدولية في المملكة العربية السعودية الذي اكتسب منه خبرة كبيرة في الأعمال الدولية.

بدأ الفاضل / أحمد البلوشي مسيرته المهنية مع بنك مسقط في 1994م كممدقق داخلي ولديه خبرة واسعة تمتد لأكثر من 31 عامًا. وقد عمل في وظائف وأدوار مختلفة داخل البنك، بما في ذلك التدقيق الداخلي والعمليات وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والأعمال المصرفية للشركات. وهو عضو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بالمملكة المتحدة وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من جامعة HEC Paris، كما أنهى برنامج الإدارة المتقدمة في معهد INSEAD للأعمال.

الفاضل / تي جانيش (نائب الرئيس التنفيذي - المالية والأعمال المصرفية الإستثمارية)

الفاضل / جانيش ثانجانفل هو نائب الرئيس التنفيذي - المالية والأعمال المصرفية الإستثمارية ومسؤول عن مجموعة المالية وتخطيط الأعمال، ورأس المال والتمويل، والخزينة والأعمال المصرفية الإستثمارية. كما أنه مسؤول عن الأعمال المصرفية الإستثمارية وأسواق المال وأعمال إدارة الأصول والنمو المؤسسي للبنك. يتمتع الفاضل / جانيش بخبرة تزيد عن 30 عامًا، منها 28 عامًا في القطاع المصرفي. وهو محاسب قانوني مؤهل (ACA) من معهد المحاسبين المعتمدين في الهند، كما إنه محاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين بالولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب تكاليف (ICWA) من معهد محاسبة التكاليف والأعمال بالهند، كما أنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال.

نبذة عن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لميثاق، نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية (الهيئة):

فضيلة الشيخ / د. عبد الله بن مبارك العبري رئيساً:

الدكتور / عبدالله العبري هو خبير استشاري بارز في الشريعة الإسلامية عامة، والتمويل الإسلامي والخدمات المصرفية خاصة. كان أستاذاً في جامعات عدة، منها جامعة السلطان قابوس وجامعة الشرقية وكلية العلوم الشرعية بمسقط. كما أن الدكتور عبدالله العبري هو محامي معتمد لدى المحكمة العليا بسلطنة عمان، وعضو في مجلس إدارة نقابة المحامين العمانيين. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والصرافة الإسلامية من جامعة اليرموك في الأردن (2009م)، وماجستير في أصول الفقه من جامعة آل البيت بالأردن (2002م)، وبكالوريوس في الشريعة من كلية العلوم الشرعية في سلطنة عُمان (1996م).

الداتوك / أ.د محمد أكرم بن لالدين - نائب الرئيس:

الدكتور / لالدين هو مستشار شرعي رائد وبارز في الصيرفة الإسلامية والتمويل وسوق رأس المال في جميع أنحاء العالم. فضيلته عضو بهيئات الرقابة الشرعية لكل من: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، وHSBC للتأمين في سنغافورة، وبنك Negara في ماليزيا، والسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) في البحرين، وبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة وغيرها. حصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة إدنبرة في اسكتلندا بالمملكة المتحدة (1995م)، وبكالوريوس مع مرتبة الشرف في الفقه والتشريع الإسلامي من الجامعة الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية (1989م).

البروفيسور الدكتور / عبد العزيز خليفة القصار - عضواً:

فضيلة الدكتور / القصار هو مستشار شرعي ورائد في مجال الصيرفة، والتمويل الإسلامي على مستوى العالم. وهو عضو في هيئة الرقابة الشرعية (SSB) لعدد من البنوك منها: بنك بوبيان في الكويت، وبنك لندن والشرق الأوسط (BLME) في لندن بالمملكة المتحدة، وبيت التمويل الخليجي في البحرين. كان د. القصار أستاذاً في كلية الشريعة قسم الفقه المقارن وسياسة الشريعة في جامعة الكويت. وحصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بمصر عام 1997م.

الدكتور / أحمد رفاعي محمد - عضواً:

فضيلة د. أحمد رفاعي أحد العلماء البارزين في ساحة الفقه الإسلامي، مع التركيز على مجال توحيد معايير قطاع

التمويل الإسلامي. يشغل حاليًا منصب رئيس قسم الامتثال الشرعي لدى السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) بالبحرين لأكثر من 16 عامًا. عمل فضيلته عضوًا لهيئة الرقابة الشرعية ببنك أبو ظبي الأول (FAB) بالإمارات العربية المتحدة قبل انضمامه لهيئة الرقابة الشرعية بميثاق. حصل الدكتور رفاعي على شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية: المعاملات الإسلامية والتأمين الإسلامي، من جامعة مالايا بماليزيا (2006م). وحصل أيضاً على ماجستير في الشريعة الإسلامية من الجامعة نفسها، وعلى شهادة البكالوريوس في الشريعة، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

فضيلة / محمد بن خاتم الذهلي - عضوًا:

يعد فضيلة / محمد بن خاتم الذهلي من أبرز علماء الشريعة في سلطنة عمان ويعمل حاليًا في دائرة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وقد عمل سابقاً محاضراً ومقدم برامج دينية لموظفي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ومديراً لإدارة الأوقاف في محافظة جنوب. شارك فضيلة / محمد الذهلي في العديد من البرامج التدريبية في مجال التمويل الإسلامي وحضر مؤتمرات بارزة بما فيها مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وقد نال فضيلة / محمد الذهلي درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة السلطان قابوس في العام 2016م ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان عام 2004م.

الجدول:

جدول رقم (1): تشكيل مجلس الإدارة وتصنيف العضوية وحضور الأعضاء لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له وبديل الحضور (2025م):

تفاصيل مجلس الإدارة والاجتماعات التي عقدت خلال عام 2025م وحضور كل عضو على النحو الموضح أدناه:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة ويغطي الجدول البند (1-2) تشكيل وتصنيف أعضاء مجلس الإدارة، والبند (2-2) اجتماعات مجلس الإدارة وتواريخها) والبند (3-3) اجتماعات اللجان التابعة لمجلس الإدارة والحضور خلال السنة) والبند (1-5) المكافآت والأتعاب):

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب بالمجلس والعضوية في اللجان التابعة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق من مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات
الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة.	9	ليس عضواً	ليس عضواً	2	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	10,000 / -
الشيخ / أحمد بن حمد السعدي	نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو في لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	9	ليس عضواً	4	* 1	غير مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	10,000 / -
الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	9	6	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	10,000 / -
الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	9	6	ليس عضواً	ليس عضواً	غير مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	10,000 / -

اسم عضو مجلس الإدارة	المنصب بالمجلس والعضوية في اللجان التابعة عن المجلس	حضور اجتماعات مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة التدقيق عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	حضور اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة	صفة العضوية بالمجلس	بدل حضور الاجتماعات
الشيخ الدكتور / سعود بن مستهيل المعشني	عضو مجلس الإدارة وعضو في لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	7	ليس عضواً	3	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	7,675 / -
الفاضل / خالد ناصر الشامسي	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وعضو لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة.	9	ليس عضواً	4	2	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم.	10,000 / -
الدكتور / سيف بن سالم الحارثي	عضو مجلس الإدارة وعضو بلجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	9	6	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية	10,000 / -
الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي	عضو في مجلس الإدارة، وعضو في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	9	6	ليس عضواً	ليس عضواً	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	10,000 / -
الفاضل / سنجاي كاواترا**	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	1	ليس عضواً	1	ليس عضواً	غير مستقل / غير تنفيذي / مساهم بصفته الشخصية	1,325 / -
الفاضل / سوندر جورج***	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وعضو في لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة.	1	ليس عضواً	0	1	مستقل / غير تنفيذي / غير مساهم	1,325 / -
إجمالي المبلغ المدفوع كبدل حضور لأعضاء مجلس الإدارة							
80,325 / -							

ملاحظات:

*تم تعيينه عضواً في لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة بتاريخ 26 مارس 2025م.

** تم انتخابه عضواً في مجلس الإدارة بتاريخ 26 مارس 2025م، إلا أن موافقة البنك المركزي العماني صدرت بتاريخ 30 أكتوبر 2025م.

*** غادر مجلس الإدارة نتيجة لانتخاب مجلس إدارة جديد.

الجدول رقم (2): حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (2-2) من الملحق رقم 3 من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول حضور أعضاء مجلس إدارة البنك في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 26 مارس 2025م:

الرقم	العضو الحاضر في اجتماع الجمعية العامة السنوية
1	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني
2	الشيخ / أحمد بن حمد السعدي
3	الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي
4	الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي
5	الشيخ الدكتور / سعود بن مستهيل المعشني
6	الفاضل / خالد ناصر الشامسي
7	الدكتور / سيف بن سالم الحارثي
8	الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي

الجدول رقم 3: تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له (2025م):

بلغ العدد الإجمالي لاجتماعات المجلس في الفترة من 1 يناير 2025م إلى 31 ديسمبر 2025م تسع اجتماعات. الحد الأقصى للمدة التي تفصل بين أي اجتماعين لم تتجاوز أربعة أشهر متتالية، وذلك وفقاً للبند 10 (ب) من المبدأ الثاني من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة (يوليو 2015م)، ولقد كانت تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات خلال عام 2025م مبينة بالجدول أدناه:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (2-4) من الملحق رقم 3 من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول تنظيم الاجتماعات لمجلس الإدارة واللجان التابعة لها وحضورها خلال العام.

الرقم	تواريخ اجتماعات مجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة	تواريخ اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة
1	29 يناير 2025م	29 يناير 2025م	29 إبريل 2025م	29 يناير 2025م
2	26 مارس 2025م	29 أبريل 2025م	29 يوليو 2025م	11 يونيو 2025م
3	29 أبريل 2025م	29 يوليو 2025م	9 سبتمبر 2025م	
4	11 يونيو 2025م	9 سبتمبر 2025م	16 ديسمبر 2025م	
5	29 يوليو 2025م	27 أكتوبر 2025م		
6	9 سبتمبر 2025م	16 ديسمبر 2025م		
7	10 سبتمبر 2025م			
8	27 أكتوبر 2025م			
9	16 ديسمبر 2025م			

الجدول رقم (4): رؤساء اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (2-3) عدد مجالس الإدارة الأخرى أو لجان المجلس التي يكون فيها عضو مجلس الإدارة عضواً أو رئيساً) من الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة:

الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة
2	العمانية للخدمات المالية "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
3	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
4	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة

الشيخ / أحمد بن حمد السعدي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي:

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
2	شركة أوريدو عمان "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
3	شركة المها لتسويق المنتجات النفطية "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة

الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
2	شركة عمان كلورين "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة

الشيخ الدكتور / سعود بن مستهيل المعشني

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
2	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
3	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة

الفاضل / خالد ناصر الشامسي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
2	شركة ظفار للأغذية والاستثمار "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
3	الشركة العمانية العالمية للتنمية والاستثمار (ش.م.ع.ع)	عضو مجلس الإدارة

الدكتور / سيف بن سالم الحارثي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة
2	شركة المها لتسويق المنتجات النفطية "ش.م.ع.ع"	رئيس مجلس الإدارة

الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس إدارة

الفاضل / سنجاي كاواترا

الرقم	اسم الشركة التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة أو رئيس مجلس إدارة (ش.م.ع.ع)	الصفة بمجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة
1	بنك مسقط "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة
2	مجموعة ليغا "ش.م.ع.ع"	عضو مجلس الإدارة

الجدول رقم (5): الأعضاء ورؤساء اللجان التابعة للمجلس:

تم إعداد هذا الجدول وفقاً لمتطلبات البند (2-3) من الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حول لجان مجلس الإدارة وتشكيلها وأسماء أعضائها ورؤسائها:

أعضاء لجنة التدقيق:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة التابعة للمجلس
1	الدكتور / فيصل بن عبد الله الفارسي	رئيس لجنة التدقيق
2	الشيخ / سعيد بن محمد الحارثي	عضواً
3	الدكتور / سيف بن سالم الحارثي	عضواً
4	الفاضل / سعود بن ناصر الشكيلي	عضواً


أعضاء لجنة المخاطر:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة التابعة للمجلس
1	الفاضل / خالد ناصر الشامسي	رئيس لجنة المخاطر
2	الشيخ / أحمد بن حمد السعدي	عضواً
3	الشيخ / الدكتور سعود بن مستهيل المعشني	عضواً
4	الفاضل / سنجاي كاواترا	عضواً

أعضاء لجنة الترشيحات والتعويضات:

الرقم	الاسم	الصفة في اللجنة التابعة للمجلس
1	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني	رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات
2	الشيخ / أحمد بن حمد السعدي	عضواً
3	الفاضل / خالد ناصر الشامسي	عضواً

تأكيد الامتثال وفقاً للبند (6) من الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة:

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، تقاضى مجلس إدارة البنك بدل حضور جلسات بقيمة 80,325  لعام 2025م لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات التابعة لمجلس الإدارة.

تم إصدار هذا التأكيد وفقاً للبند (6) من الملحق رقم (3) من ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة.

الجدول رقم (6)

يوضح أسعار الأسهم الشهرية الخاصة بأسهم البنك في سوق مسقط للأوراق المالية ومؤشرات أسهم القطاع المصرفي بسوق مسقط للأوراق المالية.

(تتوفر المعلومات أدناه لدى وكالات الأنباء وهي معلومات تم نشرها سابقاً ويتم إدراجها هنا كجزء من متطلبات ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة حسبما تمت الإشارة إليه أعلاه وهي لا تعتبر عرضاً لشراء أسهم البنك):

أسعار أسهم بنك مسقط

الشهر	الأعلى	الأدنى	إغلاق المؤشر
يناير 2025م	0.263	0.251	0.256
فبراير 2025م	0.260	0.253	0.254
مارس 2025م	0.266	0.250	0.253
أبريل 2025م	0.255	0.241	0.255
مايو 2025م	0.276	0.254	0.274
يونيو 2025م	0.280	0.270	0.275
يوليو 2025م	0.300	0.270	0.298
أغسطس 2025م	0.322	0.290	0.316
سبتمبر 2025م	0.329	0.311	0.329
أكتوبر 2025م	0.341	0.322	0.338
نوفمبر 2025م	0.343	0.329	0.335
ديسمبر 2025م	0.346	0.331	0.333

المصدر: التقارير الشهرية لسوق مسقط للأوراق المالية

حركة المؤشر المالي خلال 2025م			
التاريخ	الأعلى	الأدنى	سعر الإغلاق
يناير 2025م	7,946	7,728	7,824
فبراير 2025م	7,972	7,677	7,740
مارس 2025م	7,767	7,628	7,691
أبريل 2025م	7,666	7,464	7,641
مايو 2025م	7,970	7,641	7,942
يونيو 2025م	7,968	7,777	7,850
يوليو 2025م	8,171	7,795	8,120
أغسطس 2025م	8,379	8,069	8,372
سبتمبر 2025م	8,539	8,353	8,525
أكتوبر 2025م	9,264	8,523	9,229
نوفمبر 2025م	9,315	8,982	9,212
ديسمبر 2025م	9,999	9,192	9,909

المصدر: التقارير الشهرية لسوق مسقط للأوراق المالية.

يقر مجلس إدارة البنك بما يلي:

بأن المجلس يتحمل مسؤولية إعداد البيانات المالية حسب المعايير الدولية للتقارير المالية.
بأن المجلس قد قام بمراجعة فعالية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، وأنه قد تقيّد بكافة الأنظمة واللوائح الداخلية خلال العام 2025م.
بأنه ليس هناك أي وقائع قد تؤثر على قدرة المجلس على متابعة مهامه خلال السنة المالية المقبلة.

مرفق رقم (4) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م



كي بي ام جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان
رقم الهاتف: +٩٦٨ ٢٤ ٧٤٩٦٠٠، www.kpmg.com/om

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى الأفاضل/ مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لبنك مسقط ش.م.ع.ع ("البنك") وشركاته التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والقوائم الموحدة للدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، حيثما ينطبق على أعمال مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات المنفعة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية للمنشآت ذات المنفعة العامة في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

تتمثل أمور المراجعة الرئيسية في تلك الأمور التي نرى أنها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية الموحدة بشكل مجمل، ولا نندي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

يتبع في الصفحة ٣

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذمم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المدينة للعملاء الخاضعين لمخاطر الائتمان

راجع الإيضاحات ٣-٥، ٤(أ)، ٧، ٤١-٢ حول القوائم المالية الموحدة

أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
أدرجت المجموعة مخصصات خسائر الائتمان في القوائم المالية الموحدة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، والتي تحدد كدالة لاحتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر، المعدلة وفقاً للمعلومات الاستشراعية، وقيمة التعرض عند التعثر المرتبطة بالتعرضات ذات الصلة.	اشتملت الإجراءات التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، على ما يلي: تقييم مدى ملاءمة المنهجيات المطبقة استناداً إلى متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمنا لطبيعة الأعمال. فهم التقديرات المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة من خلال مراجعة تفصيلية لخسائر الائتمان المتوقعة التي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية داخل البنك فيما يتعلق بالتقديرات وفهم العملية التي يتم من خلالها وضع التقديرات وفهم الطرق والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية. تقييم تصميم وتنفيذ واختبار فاعلية تشغيل النظم الرقابية المختارة فيما يتعلق بالحوكمة ونقل البيانات.
متطلبات الإفصاح المعقدة فيما يتعلق بالجودة الائتمانية للمحفظة بما في ذلك الإفصاح عن الأحكام الرئيسية والمدخلات المادية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	الاستعانة بمختصين لدينا في تكنولوجيا المعلومات لاختبار نظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة والضوابط الرقابية على الأنظمة الرئيسية المطبقة لاستخراج البيانات المستخدمة في عملية تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.
من الضروري تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أساس استشرافي غير متحيز يتضمن مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم وضع أحكام هامة من الإدارة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة والترجيحات المحتملة المطبقة عليها.	اختبار مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وذلك من خلال اختبار العينة على مدخلات البيانات الرئيسية المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يعتبر هذا الأمر أحد أمور المراجعة الرئيسية حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام جوهرية من قبل الإدارة وتقديرات واستخدام نماذج معقدة وبالتالي فإن له تأثير مادي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.	إعادة أداء الجوانب الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة لعينات مختارة من القروض والسلف والتمويل للعملاء لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب.
	الاستعانة بمختصينا من إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة مختارة من النماذج للتحقق من مدى معقولة وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان. يتضمن ذلك، حيثما يكون ملائماً، التحقق من الافتراضات/الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج المرجحة للتأكد أن قيم خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس الجودة الائتمانية ذات الصلة والتوجهات الاقتصادية الكلية.

يتبع في الصفحة ٤

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة ذمم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المدينة للعملاء الخاضعين لمخاطر الائتمان	
راجع الإفصاحات ٣-٥، ٤(أ)، ٧، ٤١-٢ حول القوائم المالية الموحدة	
أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية بما في ذلك تصنيف المراحل، وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد من خلال التدفقات النقدية المخصومة بما في ذلك الضمانات وعوامل المخاطر الأخرى ذات الصلة من خلال تحليل المعلومات المالية والافتراضات والحكم المهني الذي تطبقه المجموعة، وعند الضرورة، التحقق من مدى ملاءمة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لعينة من المقترضين. تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

معلومات أخرى

تكون الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي (بما في ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات، والقوائم المالية المنفصلة لنافذة ميثاق للصيرفة الإسلامية التي تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتقرير بازل ٢ وبازل ٣ - الركيزة ٣ للمجموعة وتقرير بازل ٢ وبازل - الركيزة ٣ لنافذة ميثاق للصيرفة الإسلامية والمعلومات الإضافية المدرجة في التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٥)، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية للبنك وتقرير مراجعينا بشأنها. وقد حصلنا على التقارير المحددة المذكورة هنا قبل تاريخ تقرير المراجعة هذا، والقسم المتبقي من التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٥، والمتوقع أن يتم تزويدنا به بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات أخرى، كما أننا لا ولن نُعبر عن أي استنتاج تأكيد بشأنها. ومع ذلك، أجرينا مهمة تأكيد على البيانات المالية المنفصلة لنافذة ميثاق للصيرفة الإسلامية، والتي تشكل جزءاً من المعلومات الأخرى، وقدمنا استنتاجاً على الأساس المبين في تقريرنا عن تلك البيانات المالية المنفصلة المدرج ضمن المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للبنك، تتحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع القوائم المالية الموحدة للبنك أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ مراجعي الحسابات، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

عند قراءة الجزء المتبقي من المعلومات الأخرى والمدرج ضمن التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠٢٥، في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي به، فإننا ملزمون بإبلاغ مسؤولي الحوكمة بذلك.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بطريقة عادلة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعداد وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، إن أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

جزء من أعمال المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجع الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجع الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة الأعمال وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض القوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للمجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية للمجموعة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة والإشراف عليها. ونحن وحدنا مسؤولون عن رأينا فيما يخص المراجعة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.

نقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليص هذه المخاطر أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما ننوه أن هذه القوائم المالية الموحدة للبنك كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ تتوافق، من كافة النواحي الجوهرية، مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية؛ و
- الأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.



كي بي ام جي ش.م.ع.ع.

بريتش جامبيري
التاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٦

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
قائمة المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025

2024 ع. بالآلاف	2025 ع. بالآلاف
476,739	560,524
714,791	720,073
8,616,285	9,083,751
1,621,163	1,658,654
2,107,980	2,813,695
9,660	9,950
277,792	195,869
87,545	86,580
13,911,955	15,129,096
978,178	1,020,730
8,193,168	8,741,504
1,583,900	1,688,777
16,842	16,826
195,139	487,387
430,737	499,324
69,158	82,422
11,467,122	12,536,970
750,640	750,640
156,215	156,215
410,258	410,258
183,032	208,586
4,904	4,904
43,806	84,949
(3,690)	(1,821)
5,901	3,464
388,447	469,611
1,939,513	2,086,806
505,320	505,320
2,444,833	2,592,126
13,911,955	15,129,096
ع. 0.258	ع. 0.278
1,811,518	1,957,031

الأصول

نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
مبالغ مستحقة من البنوك
قروض وسلف
مديونيات تمويل إسلامي
استثمارات في أوراق مالية
استثمار في شركات زميلة
أصول أخرى
ممتلكات ومعدات وبرمجيات

إجمالي الأصول

الالتزامات وحقوق المساهمين

الالتزامات

ودائع من البنوك
ودائع العملاء
ودائع العملاء الإسلامية
صكوك
سندات يورو متوسطة الأجل
التزامات أخرى
ضرائب

إجمالي الالتزامات

حقوق المساهمين

حقوق المساهمين المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم

رأس المال
علاوة إصدار أسهم
احتياطي عام
احتياطي قانوني
احتياطي إعادة تقييم
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
احتياطي تحويل العملات الأجنبية
احتياطي تحوط التدفقات النقدية
أرباح محتجزة

إجمالي حقوق المساهمين المنسوبة إلى المساهمين


أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1

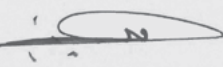
إجمالي حقوق المساهمين

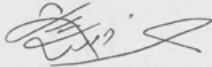
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

صافي الأصول للسهم الواحد
التزامات عرضية وارتباطات

تم التصريح بإصدار القوائم المالية الموحدة بتاريخ وفقاً لقرار مجلس الإدارة.


الرئيس التنفيذي


عضو مجلس الإدارة


رئيس مجلس الإدارة

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
قائمة الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ع بالآلاف	2025 ع بالآلاف	
609,855	597,522	إيرادات الفوائد
(245,305)	(222,077)	مصروفات الفوائد
364,550	375,445	صافي إيرادات الفوائد
101,270	105,940	إيرادات من التمويل الإسلامي / الاستثمارات
(68,119)	(68,380)	توزيعات على المودعين
33,151	37,560	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
397,701	413,005	صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي
96,119	98,498	إيرادات عمولات ورسوم (بالصافي)
48,885	76,060	إيرادات التشغيل الأخرى
542,705	587,563	إيرادات التشغيل
(187,995)	(198,375)	مصروفات التشغيل
(21,267)	(24,876)	مصروفات التشغيل الأخرى
(209,262)	(223,251)	استهلاك
996	721	حصة في نتائج شركات زميلة
(64,406)	(60,969)	صافي خسائر انخفاض القيمة للأصول المالية
(272,672)	(283,499)	
270,033	304,064	الربح قبل الضريبة
(44,453)	(48,529)	مصروفات الضريبة
225,580	255,535	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر
		صافي الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة، بعد خصم الضرائب:
(48)	182	تحويل صافي الاستثمارات في عمليات أجنبية
212	3,788	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
72	13	حصة في الدخل الشامل الآخر لشركة زميلة
3,603	(4,045)	الجزء الفعال من التحوط
(956)	1,608	أرباح من تحوط معاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
2,883	1,546	
		صافي الدخل الشامل الآخر الذي لن يعاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة، بعد خصم الضرائب:
		التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,485	38,079	
1,485	38,079	
4,368	39,625	
229,948	295,160	
229,948	295,160	الدخل الشامل الآخر للسنة
225,580	255,535	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		إجمالي الدخل الشامل المنسوب إلى:
		مساهمي الشركة الأم
		الربح المنسوب إلى:
		مساهمي الشركة الأم
		ربحية السهم الواحد:
		الأساسية والمعدّلة
0.027	0.031	

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم												
2025	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي عام	احتياطي قانوني	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	أرباح محتجزة	الإجمالي	أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1	الإجمالي
	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف
الرصيد في 1 يناير 2025	750,640	156,215	410,258	183,032	4,904	5,901	43,806	(3,690)	388,447	1,939,513	505,320	2,444,833
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	255,535	255,535	-	255,535
الدخل (المصرف) الشامل الآخر	-	-	-	-	-	(2,437)	41,880	182	-	39,625	-	39,625
إجمالي الدخل (المصرف) الشامل	-	-	-	-	-	(2,437)	41,880	182	255,535	295,160	-	295,160
تحويل ضمن حقوق المساهمين نتيجة استبعاد الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	(737)	-	737	-	-	-
تحويل ضمن حقوق المساهمين نتيجة لإغلاق عمليات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	1,687	(1,687)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(123,856)	(123,856)	-	(123,856)
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	25,554	-	-	-	-	(25,554)	-	-	-
فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	(24,011)	(24,011)	-	(24,011)
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	750,640	156,215	410,258	208,586	4,904	3,464	84,949	(1,821)	469,611	2,086,806	505,320	2,592,126

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المنسوبة إلى مساهمي الشركة الأم													
الإجمالي	أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1	الإجمالي	أرباح محتجزة	احتياطي انخفاض القيمة / احتياطي القروض المعاد هيكلتها	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	التغيرات المترابطة في القيمة العادلة	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	علاوة إصدار أسهم	رأس المال	2024
عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	
2,354,855	505,320	1,849,535	323,471	2,136	(3,642)	41,825	3,254	4,904	160,474	410,258	156,215	750,640	الرصيد في 1 يناير 2024
225,580	-	225,580	225,580	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
4,368	-	4,368	-	-	(48)	1,769	2,647	-	-	-	-	-	الدخل (المصرف) الشامل الآخر
229,948	-	229,948	225,580	-	(48)	1,769	2,647	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل (المصرف) الشامل
-	-	-	(212)	-	-	212	-	-	-	-	-	-	تحويل ضمن حقوق المساهمين عند استبعاد الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(116,349)	-	(116,349)	(116,349)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	(22,558)	-	-	-	-	-	22,558	-	-	-	تحويل إلى احتياطي قانوني
-	-	-	2,136	(2,136)	-	-	-	-	-	-	-	-	تحويل من احتياطي القروض المعاد هيكلتها إلى الأرباح المحتجزة
(23,621)	-	(23,621)	(23,621)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة 1-
<u>2,444,833</u>	<u>505,320</u>	<u>1,939,513</u>	<u>388,447</u>	<u>-</u>	<u>(3,690)</u>	<u>43,806</u>	<u>5,901</u>	<u>4,904</u>	<u>183,032</u>	<u>410,258</u>	<u>156,215</u>	<u>750,640</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

بنك مسقط ش.م.ع.ع.
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
ع.م. بالآلاف	ع.م. بالآلاف	
270,033	304,064	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		ربح السنة قبل الضرائب
		تسويات ل:
21,267	24,876	استهلاك
64,406	60,969	صافي خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية
(996)	(721)	حصة في نتائج شركات زميلة
563	14	خسارة من بيع ممتلكات ومعدات
(368)	(21,623)	أرباح من بيع استثمارات
(11,877)	(21,499)	إيرادات توزيعات أرباح
343,028	346,080	ربح التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل
4,609	(174,211)	مبالغ مستحقة من البنوك
(327,914)	(500,471)	قروض وسلف
(105,906)	(52,236)	مديونيات تمويل إسلامي
(76,795)	82,264	أصول أخرى
(121,911)	42,552	ودائع من البنوك
23,093	548,336	ودائع العملاء
316,183	104,877	ودائع العملاء الإسلامية
(44,945)	42,866	التزامات أخرى
9,442	440,057	النقد من العمليات
(36,552)	(35,886)	ضرائب دخل مدفوعة
(27,110)	404,171	صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
297	444	توزيعات أرباح من شركة زميلة
11,645	21,349	توزيعات أرباح مستلمة
(546,858)	(2,295,866)	شراء استثمارات
224,417	1,841,076	متحصلات من بيع / استحقاق استثمارات
(23,473)	(15,623)	شراء العقارات والمعدات والبرامج
(333,972)	(448,620)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(116,349)	(123,856)	توزيعات أرباح مدفوعة
(23,621)	(24,011)	فوائد على أوراق رأسمالية دائمة من الفئة ¹
-	288,750	سداد سندات متوسطة الأجل باليورو
(45,597)	-	سداد صكوك
16,525	-	إصدار صكوك
(169,042)	140,883	صافي النقد الناتج عن / (المستخدم في) أنشطة التمويل
(530,124)	96,434	صافي التغير في النقد وما يعادل النقد
1,760,708	1,230,584	النقد وما يعادل النقد في 1 يناير
1,230,584	1,327,018	النقد وما يعادل النقد في 31 ديسمبر

بلغت إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي / الاستثمارات المستلمة 700.63 مليون (2024: 700.117 مليون) وبلغت مصروفات الفوائد والتوزيعات على المودعين المدفوعة 267.964 مليون (2024: 290.322 مليون). تشكل هذه الفوائد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للبنك.

مرفق رقم (5) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م



تقرير هيئة الرقابة الشرعية بميثاق
إلى مساهمي بنك مسقط (ش.م.ع.ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى الأفاضل / مساهمي بنك مسقط (ش.م.ع.ع) الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...، أما بعد،
بموجب خطاب التعيين، نقدم التقرير التالي:

لقد قمنا بمراجعة المبادئ والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي أدخلها ميثاق. نافذة الصيرفة الإسلامية التابعة لبنك مسقط ("ميثاق"). خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م؛ كما أجرنا مراجعتنا لتكوين رأي حول مدى التزام ميثاق بمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المحددة، والقواعد والإرشادات الصادرة عنا (والتي هي متاحة في الصفحة الإلكترونية لميثاق: <https://www.meethaq.om/en/about/Pages/Knowledge-Center.aspx>)
علما بأن مسؤولية ضمان مطابقة الأعمال المصرفية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية تقع على إدارة ميثاق؛ وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء الحكم الشرعي بناءً على مراجعتنا لعمليات ميثاق وتقديم التقرير إليكم.
لقد تمت مراجعتنا، والتي اشتملت على فحص -على أساس اختياري-، لكل نوع من أنواع المعاملات والوثائق والإجراءات المعنية التي اعتمدها ميثاق.
وقمنا بتخطيط وتنفيذ مراجعتنا للحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي اعتبرناها ضرورية أو مهمة لتزويدنا بأدلة كافية لإعطاء تأكيد معقول بأن ميثاق لم يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية.
وفي رأينا:

- فإن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها ميثاق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م تمت وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار لدى ميثاق يتفق مع الأساس الذي اعتمدها طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- أن الإيرادات التي تحققت في ميثاق من مصادر أو بطرق مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية قُيدت لصالح حساب الخيرات للتخلص منها في وجوه الخير.
- وحيث إن إدارة ميثاق غير مخولة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين، عليه تقع مسؤولية دفع زكاة المساهمين على عاتق المساهمين أنفسهم.
وفي الختام، نتقدم إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشكر والتقدير لحرصهم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، متمنين للمساهمين كل التوفيق، داعين الله لزيان ميثاق بالبركات، ولهذا البلد الطيب بمزيد من التقدم والازدهار.
نسأل المولى سبحانه أن يمنحنا التوفيق والسداد لما فيه الخير والصالح.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فضيلة الدكتور/ أحمد رفاعي محمد

فضيلة أ.د. الداووك/ محمد أكرم لالدين

نائب رئيس الهيئة



فضيلة الفقيه/ محمد بن خاتم الذهلي

عضو الهيئة

فضيلة أ.د. عبدالعزيز خليفة القصار

عضو الهيئة

فضيلة الدكتور/ عبدالله بن مبارك العبري

رئيس الهيئة

6 شعبان، 1447هـ / الموافق 25 يناير، 2026م

مسقط، سلطنة عمان



كي بي ام جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان

رقم الهاتف: +٩٦٨ ٢٤ ٧٤٩٦٠٠، www.kpmg.com/om

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى الأفاضل/ مساهمي بنك مسقط ش.م.ع.

التقرير حول مراجعة البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة البيانات المالية المرفقة لنافذة ميثاق للصيرفة الإسلامية ("النافذة الإسلامية")، التي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وبيانات الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المالكين ومصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للنافذة الإسلامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق المالكين وتدفقاتها النقدية ومصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيو في") والمعدلة من قبل البنك المركزي العماني.

في رأينا، أن النافذة الإسلامية مُمتثلة أيضاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للنافذة الإسلامية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن النافذة الإسلامية وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، جنباً إلى جنب مع متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

تابع في الصفحة 4

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن تعهد النافذة الإسلامية بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تحدده لجنة الرقابة الشرعية في النافذة الإسلامية.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية وتعديلاتها الصادرة عن البنك المركزي العماني، وعن الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كان مجلس الإدارة يعترف بتصفية البنك أو إيقاف عملياته أو لم يكن لديه بديل فعلي غير القيام بذلك.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للنافذة الإسلامية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شك جوهري حول قدرة النافذة الإسلامية على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجعي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف النافذة الإسلامية عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية (تابع)

— تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن العرض بصورة عادلة.

نتواصل مع مجلس الإدارة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال مراجعتنا.

نُقدم أيضاً إقراراً لمجلس الإدارة نؤكد بموجبه التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها للقضاء على هذه المخاطر أو الإجراءات الوقائية المطبقة.



KPMG
كي بي إم جي ش.م.م

التاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٦

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
ع بالآلاف	ع بالآلاف	
		الأصول
5,778	5,838	النقدية
26,800	43,155	أرصدة لدى البنك المركزي العُماني
48,285	68,769	مستحق من مؤسسات مالية والاستثمار التشاركي معها
113,019	133,340	مديونيات - تجارية
1,313,493	1,316,059	استثمارات تشاركية
194,651	209,255	إجارة منتهية بالتمليك
280,503	305,521	استثمارات في أسهم وصكوك
4,572	4,090	ممتلكات ومعدات
668	665	أصول أخرى
<u>1,987,769</u>	<u>2,086,692</u>	إجمالي الأصول
		الالتزامات والأدوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المالكين
		الالتزامات
77,385	70,000	مستحق إلى مؤسسات مالية
62,014	58,883	حسابات جارية
16,842	16,826	صكوك - التزامات
20,841	20,621	التزامات أخرى
<u>177,082</u>	<u>166,330</u>	إجمالي الالتزامات
<u>1,584,325</u>	<u>1,675,121</u>	الأدوات المشابهة لحقوق الملكية
		حقوق المالكين
120,000	120,000	رأس المال المخصص
110,860	122,746	أرباح محتجزة
(4,498)	2,495	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
<u>226,362</u>	<u>245,241</u>	إجمالي حقوق المالكين
<u>1,987,769</u>	<u>2,086,692</u>	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار وحقوق المالكين
<u>57,971</u>	<u>55,838</u>	الارتباطات والالتزامات الطارئة

تم اعتماد إصدار القوائم المالية في ----- بموجب قرار أعضاء مجلس الإدارة.

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	
100,444	107,238	الإيرادات
		إيرادات من التمويلات الإسلامية والاستثمارات
(67,860)	(71,626)	العائد على حقوق الملكية لحملة حسابات الاستثمار قبل حصة ميثاق كمضارب
9,077	5,976	حصة ميثاق كمضارب
(58,783)	(65,650)	صافي الدخل المنسوب إلى الأدوات المشابهة لحقوق الملكية
41,661	41,588	حصة ميثاق من الإيرادات كمضارب وكرب مال
(1,692)	(935)	أرباح مدفوعة على الصكوك
(5,684)	(481)	صافي الربح على المستحق إلى المؤسسات المالية
34,285	40,172	
4,275	5,303	إيرادات أخرى
38,560	45,475	صافي إيرادات التشغيل
		مصروفات التشغيل
(7,617)	(7,803)	مصروفات موظفين
(951)	(850)	تكاليف إشغال
(1,613)	(1,959)	استهلاك
(5,089)	(6,249)	مصروفات إدارية
(15,270)	(16,861)	إجمالي مصروفات التشغيل
23,290	28,614	صافي الدخل قبل المخصصات والضريبة
(12,457)	(14,705)	صافي خسائر انخفاض القيمة على الأصول المالية
10,833	13,909	صافي الدخل قبل الضريبة
(1,621)	(2,089)	الضريبة
9,212	11,820	صافي الدخل للسنة
		المصروفات الشاملة الأخرى للسنة
		بند سيتم إعادة تصنيفه ضمن قائمة الدخل
40	430	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
		بند لن يتم إعادة تصنيفه ضمن قائمة الدخل
(890)	6,563	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(850)	6,993	الأرباح / الخسائر الشاملة الأخرى للسنة
8,362	18,813	إجمالي الدخل الشامل للسنة

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	
ـ بالآلاف	ـ بالآلاف	
10,833	13,909	أنشطة التشغيل
		صافي الدخل قبل الضريبة
		تسويات ل:
1,613	1,959	الاستهلاك
12,457	14,705	صافي انخفاض القيمة للخسائر الائتمانية
(41)	(366)	الربح من بيع استثمارات
(1,092)	(2,246)	توزيعات أرباح مستلمة
(750)	-	احتياطي معادلة الأرباح
23,020	27,961	أرباح التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل
		صافي التغيرات في أصول والتزامات التشغيل:
(9,630)	(21,251)	مديونيات - تجارية
(100,082)	(15,403)	استثمارات تشاركية
2,482	(15,356)	إجارة منتهية بالتمليك
25	(11,550)	المستحق من مؤسسات مالية والاستثمار التشاركي معها
1,124	73	أصول أخرى
(72,546)	(3,131)	حسابات جارية
(2,698)	(7,385)	مستحق لمؤسسات مالية
(7,450)	(3,328)	التزامات أخرى
(165,755)	(49,370)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
1,041	2,176	توزيعات أرباح مستلمة
(224,886)	(484,327)	شراء استثمارات
117,849	467,551	متحصلات من بيع استثمارات
(882)	(1,477)	شراء ممتلكات ومعدات
(106,878)	(16,077)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
16,525	-	صكوك مصدرة خلال السنة
(45,597)	-	صكوك مستحقة خلال السنة
260,135	90,796	الأدوات المشابهة لحقوق الملكية
231,063	90,796	صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
(41,570)	25,349	صافي التغير في النقد وما يعادل النقد
122,433	80,863	النقد وما يعادل النقد في بداية السنة
80,863	106,212	النقد وما يعادل النقد في نهاية السنة
		يشتمل النقد وما يعادل النقد على:
5,778	5,838	نقدية
26,800	43,155	أرصدة لدى البنك المركزي العُماني
48,285	57,219	الذمم المدينة من الاستثمارات التشاركية مع مؤسسات مالية
80,863	106,212	

بلغت الأرباح المستلمة خلال السنة 101.972 مليون ـ مليون (2024: 95.86 مليون) وبلغت الأرباح المدفوعة 56.578 مليون ـ مليون (2024: 67.883 مليون). تشكل هذه المبالغ جزءًا من التدفقات النقدية التشغيلية لميثاق.

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
قائمة التغيرات في حقوق المالكين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إجمالي حقوق المالكين	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	الأرباح المحتجزة	رأس المال المخصص	
عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	عـ بالآلاف	
226,362	(4,498)	110,860	120,000	الرصيد في 1 يناير 2025
11,820	-	11,820	-	صافي الربح للسنة
7,059	7,059	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(66)	66	-	الربح المحقق من استثمارات الأسهم
<u>245,241</u>	<u>2,495</u>	<u>122,746</u>	<u>120,000</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2025
218,123	(3,648)	101,771	120,000	الرصيد في 1 يناير 2024
9,212	-	9,212	-	صافي الربح للسنة
(973)	(973)	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	123	(123)	-	(الخسارة) المحققة من استثمارات الأسهم
<u>226,362</u>	<u>(4,498)</u>	<u>110,860</u>	<u>120,000</u>	الرصيد في 31 ديسمبر 2024

بنك مسقط ش.م.ع.ع. - ميثاق
قائمة مصادر واستخدامات أموال الصندوق الخيري
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025
ع بالآلاف	ع بالآلاف
22	29
28	118
<u>19</u>	<u>25</u>
<u>69</u>	<u>172</u>
<u>(40)</u>	<u>(29)</u>
<u>(40)</u>	<u>(29)</u>
<u>29</u>	<u>143</u>

مصادر أموال الصندوق الخيري

أموال الصندوق الخيري في بداية السنة

متحصلات من أموال خيرية ملتزم بها

تصفية توزيعات أرباح

إجمالي مصادر أموال الصندوق الخيري خلال السنة

استخدامات أموال الصندوق الخيري

الموزع إلى منظمات خيرية

إجمالي استخدامات الأموال خلال السنة

أموال الصندوق الخيري غير الموزعة في نهاية السنة

مرفق رقم (6) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنصرمة وتحديد مقدار البدل للسنة المالية الحالية.

قانون الشركات التجارية رقم (18) لسنة 2019م:

حددت المادة (197) من قانون الشركات التجارية رقم (18) لسنة 2019م المكافآت السنوية وبدل حضور جلسات مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة. تقرأ المادة (197) كالآتي:

« تحدد الجمعية العامة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبدل حضور الجلسات وفقاً للقواعد التي تبينها اللائحة. وعلى الشركة الإفصاح عما يحصل عليه الأعضاء من ميزات سواء بهذه الصفة أو بأي صفة كانت، وأن تتضمن البيانات المالية جميع ما تقاضاه كل عضو خلال السنة المالية بأي صفة.»

إلزاماً بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (18) لسنة 2019م و لائحة الشركات المساهمة العامة 27/2021م فيما يتعلق وبدل حضور جلسات مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة ، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على المقترحين التاليين:

أولاً: مقترح مقدم للجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للموافقة على مبلغ -/80,325 80,325/- 80,325/-
(ثمانون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وعشرون ريالاً عُمانياً) كبدل حضور جلسات لمجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للعام 2025م:

تقاضى أعضاء مجلس إدارة البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م بدل حضور جلسات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ، وهي لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والتعويضات، بلغت في مجموعها -/80,325 80,325/- (ثمانون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وعشرون ريالاً عُمانياً). إن المبلغ المشار إليه قد تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للمادة المذكورة أعلاه. عليه، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ، حسبما ورد بهاليه.

ثانياً: مقترح مقدم للجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للموافقة على مبلغ -/90,000 90,000/- 90,000/-
(تسعون ألفاً ريالاً عُمانياً) كبدل حضور جلسات مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للعام 2026م:

إستناداً إلى المادة (197) من قانون الشركات التجارية رقم (18) لسنة 2019م، فإن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية الموافقة على بدل حضور جلسات مجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م ، وذلك كالآتي:

بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة المخاطر	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات لجنة التدقيق	بدل حضور الجلسات المقترح لإجتماعات مجلس الإدارة	التفاصيل
500/-	لا ينطبق	لا ينطبق	1,000/-	رئيس مجلس الإدارة و رئيس لجنة الترشيحات والتعويضات
400/-	400/-	لا ينطبق	950/-	نائب رئيس مجلس الإدارة
400/-	500/-	لا ينطبق	925/-	رئيس لجنة المخاطر
لا ينطبق	لا ينطبق	500/-	925/-	رئيس لجنة التدقيق
لا ينطبق	* 400/- (عضوين)	* 400/- (ثلاثة أعضاء)	925/- (للعضو) (خمسة أعضاء)	باقي أعضاء المجلس (وعددهم 5)

المقترح:

إن مجلس إدارة البنك يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على مبلغ /- 90,000 (تسعون ألف ريال عُماني) كبديل حضور جلسات لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2026م.

إذا ما إقتضت الحاجة إلى إنعقاد إجتماعات إضافية لمجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه بما يتجاوز المبلغ المقترح كبديل حضور جلسات والبالغ /- 90,000 (تسعون ألف ريال عُماني) ، فلن يتم دفع أي بدلات حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه للإجتماعات الإضافية، إلتزاماً بالحد الأقصى و البالغ /- 90,000 (تسعون ألف ريال عُماني) المشار إليه .

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيد
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

**مرفق رقم (7) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية
والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م**

**دراسة مقترح توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ -/300,000 300,000 (ثلاثمائة ألف
ريال عُماني) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م**

وفقاً لأحكام المادة (197) من قانون الشركات التجارية رقم 18/2019م ولائحة الشركات المساهمة العامة
27/2021م، فيما يتعلق بالمكافآت السنوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة ، فإن مجلس الإدارة
يقترح على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين الموافقة على مبلغ -/300,000 300,000 (ثلاثمائة ألف ريال
عُماني) كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (8) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

مقترح الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الخاصة بتجديد عقود إيجار لبعض الفروع وعقود مشتريات لمدة خمسة أعوام.

وفقاً لمتطلبات الفقرة (9) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو 2015م) ، فإن التعاملات غير الاعتيادية أو التي لا تدخل في سياق النشاط الاعتيادي مع الأطراف ذات العلاقة، كما تم تعريفها في الميثاق ، يجب أن تطرح على المساهمين لدراستها والموافقة عليها في إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية. فيما يلي تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يطلب مجلس إدارة البنك من الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراستها والموافقة عليها:

الرقم	وصف الفرع / الخدمة	مالك الفرع / الخدمة	تاريخ بدء و إنتهاء العقد		مدة العقد	التكلفة بالريال العُماني		الطرف ذو العلاقة بمجلس إدارة البنك
			من	إلى		سنوي (ر.ع.)	شهري (ر.ع.)	
1	فرع أبراج النهضة التجاري (467)	معالي الشيخ / مستهيل بن أحمد المعشني	1/1/2027م	31/12/2031م	يجدد سنويًا أو رهناً لحاجة البنك	7,520/-	90,240/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو
2	فرع طاقة (398)	معالي الشيخ / مستهيل بن أحمد المعشني	1/1/2027م	31/12/2031م	يجدد سنويًا أو رهناً لحاجة البنك	640/-	7,680/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو
3	فرع السوق بطحاء هلال (359)	الافاضل / أبناء هلال بن حمد السعدي	1/1/2027م	31/12/2031م	يجدد سنويًا أو رهناً لحاجة البنك	1,200/-	14,400/-	الشيخ / احمد بن حمد بن هلال السعدي نائب رئيس مجلس الإدارة
4	أختبار امن تقنية المعلومات طول كشف الشبكات و الاستجابة للحوادث	سيكورادو «ش.م.م» - شركة مملوكة بنسبة 49% لشركة مسقط أوفيرسيز، والتي يمتلك فيها الشيخ مستهيل بن أحمد المعشني نسبة 65%.	17/3/2026م	31/12/2030م	رهناً لحاجة البنك	-	600,000/-	الشيخ / خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة الشيخ / سعود بن مستهيل المعشني عضو

ملاحظات عامة:

- (1) مواقع الفروع والخدمات المذكورة أعلاه تم إختيارها كونها في موقع مثالي ومناسبة لأنشطة البنك.
- (2) إن مبالغ الإيجارات / التكلفة المتفق عليها تعتبر تنافسية و متوافقة مع تلك السائدة في السوق.
- (3) في شهر يونيو 2025م تم تصنيف شركة سيكورادو «ش.م.م. كطرف ذي علاقة، وذلك بعد ان بلغت حصة شركة مسقط أوفيرسيز في الشركة نسبة 49%.
- (4) لقد تم عرض المعاملات أعلاه مع الأطراف ذات العلاقة على لجنة التدقيق في إجتماعها رقم (1) لسنة 2026م المنعقد بتاريخ 27 يناير 2026م والتي قامت بمراجعة تلك المعاملات وفقاً لأحكام الفقرة (7) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو 2015م) ، وقد أوصى مجلس إدارة البنك في إجتماعه رقم (1) لسنة 2026م المنعقد بتاريخ 27 يناير 2026م بالموافقة على المعاملات المذكورة ، كما أوصى بعرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراستها والموافقة عليها.

إن المعاملات الواردة أعلاه معروضة على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للنظر في الموافقة على تجديد عقود إيجار مواقع الفروع وعقود الخدمات المشار إليها من جهات ذات علاقة ، على أن يتم التجديد سنوياً أو حسب حاجة البنك وبذات القيمة، بالإضافة إلى أية زيادة وفقاً للقيمة السوقية السائدة. إن المعاملات الواردة أعلاه معروضة على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراستها والموافقة عليها وفقاً لمتطلبات الفقرة (9) من المبدأ التاسع لميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة (يوليو 2015م).

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (9) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

الموافقة على معايير قياس أداء مجلس الإدارة

وفقاً لمتطلبات البند (2 س) من المبدأ الرابع لميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة (يوليو 2015م) «الميثاق»، يتعين على رئيس مجلس الإدارة إتخاذ الترتيبات اللازمة لقياس أداء المجلس ككل بشكل محايد و مستقل عن طريق طرف ثالث من خلال إجتماع الجمعية العامة السنوية وفق إطار مرجعي و معايير يضعها المجلس أو الجمعية العامة.

معايير تقييم أداء مجلس الإدارة:-

تم اقتراح المعايير التالية لتقييم أداء مجلس الإدارة ، بما يتماشى مع ميثاق حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الخدمات المالية بسلطنة عُمان في العام 2015م:

1. التحلي بمستوى عالٍ من النزاهة والإستقلالية في أداء الواجبات كعضو مجلس إدارة.
2. إبداء الشفافية وتجنب تضارب المصالح.
3. الإمتثال للقواعد واللوائح المعمول بها.
4. الفصل بين أدوار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
5. تواصل مجلس الإدارة وإستيفاء متطلبات «الحد الأدنى من المعلومات التي يجب تقديمها لمجلس الإدارة» كما في الملحق (1) من ميثاق حوكمة الشركات.
6. دور مجلس الإدارة في ضمان وجود إطار عمل لإدارة المخاطر وتنفيذه.
7. ممارسات المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ومدى كفايتها.
8. مهمة سكرتارية المجلس.

وافق مجلس الإدارة على معايير قياس أداء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات البند (2 س) من المبدأ الرابع لميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة (يوليو 2015م) و أوصى بعرضها على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين للموافقة عليها.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مرفق رقم (10) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والمقرّر انعقاده يوم الثلاثاء الموافق 17 مارس 2026م

تعيين جهة مستقلة لقياس أداء مجلس الإدارة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر
2026م وتحديد أتعابهم

مقدمة:

إستناداً إلى البند (2 س) من المبدأ الرابع لميثاق حوكمة الشركات المساهمة العامة (يوليو 2015م) «الميثاق» ووفقاً لمعايير قياس أداء مجلس الإدارة في مرفق رقم (9) من جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة العادية السنوية، ولإنجاز أهداف قياس أداء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات الميثاق، قام مجلس إدارة البنك بتوجيه الدعوة إلى عدد من الشركات المختصة في سلطنة عمان لتقديم عروض للقيام بالمهام المحددة في الإطار المرجعي لقياس أداء مجلس الإدارة. حيث تواصل البنك مع كل من: ديلويت، إرنست آند يونغ (EY)، جرانت ثورنتون، وكرو عُمان. لم تتم دعوة كي بي أم جي (KPMG) لانهم المدققين الخارجيين للبنك. تلقى البنك عرضين من شركتين فقط، بينما اعتذرت الشركات الأخرى إما لعدم القدرة أو لانها مرتبطة بتقديم خدمات إستشارية اخرى للبنك حالت دون تولى هذه المهمة.

أجرى البنك مراجعة دقيقة للجوانب الفنية والمالية للعروض المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الخبرة والاعمال السابقة والقدرة على تلبية احتياجات البنك. وبعد دراسة تفصيلية للعروض ووفقاً للمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، يوصى المجلس بتعيين شركة ديلويت لقياس أداء مجلس الإدارة لعام 2026م مقابل مبلغ 10,202.5 (عشرة آلاف ومائتان واثنان وثمانون ريال عماني وخمسمائة بيسة)، بالإضافة إلى أي ضرائب سارية. وتعد ديلويت من كبار شركات التدقيق العالمية، ولديها سجل حافل في قياس أداء مجالس الإدارة لعدد من الشركات المساهمة العامة. والأمر معروض على الجمعية العامة العادية السنوية للمساهمين لدراسته والموافقة عليه.

والله ولي التوفيق ،،،

أيمن بن حسن أمبوسعيدي
مساعد مدير عام - أمانة سر مجلس الإدارة

خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة



وحدة رقم: 311، مرتفعات المطار، السيب، ص.ب: 134، روي، الرمز البريدي: 112، مسقط، سلطنة عمان
مركز الاتصال: **24795555+968** | الموقع الإلكتروني: **bankmuscat.com**